وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

فعالية الإنفاق الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي

-دراسة قياسية- 2015/1990

من إعداد الطالبين:

دبي نسيمة

بن زاوي يمينة

تحت إشراف الدكتور:

بن لخضر السعيد

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
سنوسي علي	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	رئيسا
بن لخضر السعيد	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
بلبار أمحمد	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم و الصلاة و السلام على اشرف الانبياء و المرسلين محمد صلى الله عليه و سلم.

لايسعني في هذا المقام الا ان اتقدم بخالص الشكر الى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث ، و اخص بالذكر الاستاذ الدكتور "بلخضر السعيد" الذي سخر من وقته و جهده في متابعة هذا البحث من أوله الى أخره فكانت توجيهاته القيمة و ملاحظاته النيرة حافزا و سددا قويا في اتمام هذا البحث كما اتقدم بالشكر الجزيل الى اعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الاطروحة ، و تسخير جزء من وقتهم لقراءتها وتصحيحها

وفي الاخير ازف عبارت التقدير و الشكر الى كل من قدم يد العون و المساعدة من قريب او بعيد بامداده للمعلومات و النصائح القيمة او حتى بالتشجيع لاتمام هذا العمل المتواضع

الملخص :

تسعى هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تحليل أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2015) ولتحقيق هذا الهدف تم دراسة أهم النظريات المفسرة لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ، بالإضافة الى الاستعانة بمجموعة من الاختبارات كاختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر واختبار التوازن طويل الأجل في بيانات السلسلتين باستخدام جوهانسن والتكامل المشترك ، حيث دلت نتائج الاختبارات على عدم وجود تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ، كما أنه لا توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيري الدراسة ، وبما أنه لا يوجد تكامل مشترك بينهما وبالتالي لا يمكن إجراء شعاع نموذج تصحيح الخطأ ومنه لا توجد علاقة سببية في الأجل القصير.

الكلمات المفتاحية: الانفاق الحكومي، النمو الاقتصادي، نموذج الانحدار الخطي البسيط، التكامل المشترك.

ABSTRACT

The main objective of this study is to analyze the impact of governement spending on economic growth in Algeria during the period 1990-2015,and to achieve this goal,the most important theories explaining the impact of governement spending on economic growth were studied,in addition to using a set of tests such as the unit root the unit root test using Dickie fuller and the long-term balance test in the data of the two series using Johansen and the joint complementarity,Were the results of the test indicated that there is no common covernment spending and economic growth ,and that there is no long-term equilibrium relationship between the two variables since there is no common complementarity between them and therfore it is not possible to conduct a ray of error correction model and from which there is no causal relationship in the short term.

Keys words: Government,Economic growth ,Simple linear regression model

الفهارس

فهرس المحتويات

شكر وعرفان	
الملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي	
تمهيد	07
المبحث الاول: ماهيـة الانفاق الحكومي	08
المطلب الاول: مفهوم الانفاق الحكومي، أشكاله ومصادره	08
المطلب الثاني: قواعد وحدود الإنفاق الحكومي:	10
المطلب الثالث: تقسيمات الإنفاق الحكومي:	12
المبحث الثاني: أسس ومفاهيم حول النمو الاقتصادي	14
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وعوامله	14
المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي و طرق قياسه	15
المطلب الثالث: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي	21
المبحث الثالث: دور سياسة الانفاق الحكومي في دعم النمو الاقتصادي.	31
المطلب الأول: أثر سياسة الانفاق الحكومي في دعم النمو حسب نموذج IS–LM	31
المطلب الثاني: محددات فعالية الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي:	31
المطلب الثالث: سياسة الإنفاق العام وإشكالية اثر الإزاحة:	34
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي	
تمهيد	38
المبحث الاول: أثر برامج الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر:	39
المطلب الأول: اثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي (2000–2004):	39

المطلب الثاني: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي (2005-2009)	43
المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2009-2010	46
المطلب الرابع: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014	49
المبحث الثاني: تقديم متغيرات الدراسة وخصائصها.	50
المطلب الاول: منهجية الدراسة والنموذج القياسي المستخدم	50
المطلب الثاني: التحليل الوصفي والارتباط بين المتغيرات	52
المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي	53
المطلب الأول: تقدير النموذج باستخدام نموذج الانحدار البسيط	53
المطلب الثاني: الدراسة التجريبية ومناقشة النتائج	53
المطلب الثالث: اختبارات الاستقرارية	55
المطلب الرابع: اختبار التكامل المشترك:	59
خلاصة الفصل	61
خاتمة	63
قائمة المصادر والمراجع	67
الملاحق	

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	هيكل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004) الوحدة: مليار د.ج	40
02	تطور معدلات النمو الاقتصادي الجزائري للفترة (2001–2004)	41
03	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي خلال الفترة 2001–2004 الوحدة %	42
04	المجالات المستفيدة من البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009)	43
05	تطور معدلات النموالاقتصادي للفترة (2005–2009)	44
06	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي خلال الفترة 2005–2009 الوحدة %	45
07	توزيع اعتمادات البرنامج الخماسي للتنمية 2010–2014	47
08	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي خلال الفترة 2010–2013 الوحدة: مليار د.ج	48
09	اختبار الاستقرارية بالنسبة لـGDP	56
10	اختبار الاستقرارية بالنسبة للانفاق الحكومي G	58

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نموذج هارود–دومر لمتطلبات النمو المستقر المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على كتاب أسس علم الإقتصاد للدكتور ضياء مجيد الموسوي	25
02	تطور بعض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990– 2014 المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي	49
03	منحنى يبين العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر المصدر: من إعدادالطالبتان بالاعتماد على مخرجاتeviews9 .	51

مقدمة عامة

تمهيد

لجأت العديد من الحكومات وبموجب الانظمة الاقتصادية المتبعة وخصائصها الى تبني سياسات مالية توسعية لمواجهة الركود العالمي الذي تسببت به الازمة المالية لسنة2008/2007 وذلك بعدما عجزت السياسة النقدية التي ادت الى خفض كبير في اسعار الفائدة التي قاربت الصفر في المدى القصير الى الخروج من الازمة. وعمدت معظم الدول المتأثرة الى استخدام الإنفاق الحكومي كمنهج سريع ووحيد لمساعدة اقتصادياتها للخروج من الركود الاقتصادي الكبير. وكشفت الازمة المالية السابقة عن ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الانفاق الحكومي لما له من دور وتأثير في الدفع الى تحقيق انتعاش اقتصادي ، كونه الدعامة الأساسية لتحريك عجلة النمو الاقتصادي ، وحماية القطاعات الحساسة من الانهيار ، ومن ثم حماية الاقتصاد ككل، ومع ان الدول المتقدمة كانت مصدرا للازمة ، فقد انتقلت الأزمة الى باقي دول العالم بسبب العدوى المالية، وانهارت الاسواق المالية الكبرى مما انعكس على باقي الأسواق في الدول المتقدمة والنامية ومن بينها الجزائر التي لجأت كمثيلاتها الى تبني العديد من الإجراءات والبرامج التنموية التحفيزية بهدف دعم وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال اتباع سياسة انفاقية توسعية.

ومن هنا يمكن استنباط مشكلة الدراسة، فالنمو الاقتصادي كظاهرة ونتيجة اقتصادية مهمة للحكومات يعد من ابرز واهم المواضيع التي شغلت تفكير واهتمام المجتمع الدولي عامة والباحثين والمنظرين الاقتصاديين خاصة في الجزائر خلال الفترة(1990-2015) وذلك من حيث عوامل ودوافع تحقيق النمو الاقتصادي الايجابي ومدى انعكاسه على أداء الاقتصاد المحلي والعالمي ، ومدى إسهام الانفاق الحكومي في رفع القدرة الانتاجية القومية من خلال تنمية وتطوير عوامل الإنتاج كما وكيفا، وبالتالي تحقيق الانتعاش ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

ويعد الانفاق الحكومي الأداة الأهم للدولة في مواجهة تداعيات تراجع اداء الاقتصاد العالمي خاصة وان الجزائر دولة ريعية بالدرجة الاولى تفتقر لقاعدة انتاجية وصناعية قوية تستطيع من خلالها اعتماد الضرائب لتمويل المشاريع الكبرى ، وبالتالي تعتمد على ايرادات ومداخيل المحروقات لتمويل المشاريع والمؤسسات الحكومية وحتى الخاصة بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

أولا: اشكالية الدراسة

من خلال التمهيد السابق يمكننا صياغة اشكالية الدراسة على النحو التالي: **ما هو اثر وطبيعة العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر ؟**

وتنطوي على هذه الاشكالية الرئيسية مجموعة من الاسئلة الفرعية، والتي يمكن ان نوردها كما يلي:

1- ما المقصود بسياسة الانفاق الحكومي وماهي أسباب تزايدها؟

2- ما طبيعة الأثر الموجود بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي؟

3- ماهي المتغيرات الاقتصادية التي من خلالها يمر أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي؟

4- هل توجد علاقة عكسية وسببية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي؟

بناء الفرضيات:

الاجابة عن الاشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية السابقة الذكر نبرز الفرضيات التالية:

1- نقصد بالإنفاق العام (الانفاق الحكومي)مجموعة من الاموال التي تنفذها الدولة من اجل اشباع حاجات المجتمع.تختلف اسباب تزايد النفقات العامة ، من اهمها: قيام الدولة بوظائف جديدة لم تكن تتحمل مسؤولياتها من قبل وزيادة اهتمامها بالوظائف القديمة

2- هناك عدة نظريات للنمو منها النظرية الكينزية والكلاسيكية الحديثة وغيرها

3- المتغيرات المعتمدة في تحديد اثر الانفاق الحكومي على النمو

4- توجد علاقة سببية وعلاقة طويلة الاجل بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

الدراسات السابقة:

1- مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر للطالب بودخدوخ كريم" أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر 2009/2001-"، لقد حاول الباحث من خلال

هذه المذكرة إبراز أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، ولقد تناول ذلك من خلال الإشكالية التالية:

ما أثر تطبيق سياسة الإنفاق العام في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2009/20001؟

وتوصل إلى جملة من الاستنتاجات أهمها: مساهمة سياسية الإنفاق التوسعية في الجزائر 2009/2001 في عودة الانتعاش الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج في حين أنه ومقارنة بما تم إنفاقه من موارد مالية فإن أثرها على النمو الاقتصادي يعتبر محدودا.

2- دراسة مسلم عائشة بعنوان "إتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004/1990، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2007".

هدفت الدراسة إلى محاولة توضيح إتجاهات النمو الاقتصادي المستقبلي في الجزائر وفهم تأثير كل من برنامج الإصلاح وبرنامج الإنعاش الاقتصادي، ومحاولة إبراز المجالات المطلوبة من أجل تحقيق نمو كافي وستمر، وتوصلت الدراسة إلى أن قطاع المحروقات مازال يساهم بنسبة 30% في الناتج الإجمالي، كما أن برنامج الإنعاش الاقتصادي تمكن من إمتصاص التكاليف الاجتماعية التي خلفها برنامج الإصلاح في التسعينات، وكذا تحقيق معدلات نمو مقبولة كما أن الزيادة في الإستثمار المحلي والأجنبي تساهم في زيادة النمو الاقتصادي.

اهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية:

- دراسة العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ، وتتبع سياسة الإنفاق العام في الجزائر
- التعرف على سياسة الإنفاق الحكومي وأثرها على النمو الاقتصادي ، ومدى مساهمتها في تمويل النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو
- اظهار اهمية النمو كمؤشر لقياس الاداء الاقتصادي.
- اختبار اتجاه ال+سببية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي.

تعود اهمية اختيار هذا الموضوع الى ما يلي:

- ماهي المتغيرات الاقتصادية التي من خلالها يمر أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

أهمية اختيار الموضوع:

- اثراء الموضوع نتيجة لندرة الدراسات القياسية التي تبحث في سياسة الانفاق الحكومي وتاثيره على النمو الاقتصادي.
- كون ان الانفاق الحكومي يمثل اهم اداة من ادوات السياسة المالية في الجزائر في ظل ضعف الادوات المالية الاخرى.
- يعتبر من المواضيع التي يجب التطرق اليها ، فقد تناوله عدة باحثين ، ومدارس فكرية مختلفة ، بالاضافة الى الميول الشخصي.
- دراسة قياسية لموضوع الدراسة من خلال استعمال تقنية السلاسل الزمنية ، ونموذج تصحيح الخطا.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية على منهجين الأول المنهج الوصفي التحليلي لاعتباره الأنسب لتقديم صورة وصفية تحليلية للمتغيرات الاقتصادية الكلية ، ومن أجل الالمام بالجوانب النظرية للدراسة، ثم استخدام المنهج الثاني المنهج التحليلي القياسي الذي يفسر أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ، والذي يساعد بشكل كبير على تفسير النتائج على أرض الواقع من خلال استعراض الإحصاءات المتعلقة بالموضوع وباستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد

محتويات الدراسة:

من خلال معالجتنا لهذا الموضوع ، تم تقسيمه الى فصلين مع مقدمة وخاتمة على الشكل التالي:

سوف نتطرق في الفصل الاول الجانب النظري للانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ، حيث تم تقسيمه الى ثلاثة اجزاء اساسية ، يتناول الجزء الاول ماهية الانفاق الحكومي الذي ينقسم الى اربعة فروع، مفهوم الانفاق الحكومي ، قواعد وحدود الانفاق الحكومي ، تقسيمات الانفاق الحكومي، بالاضافة الى اسباب تزايد النفقات

العامة.أما الجزء الثاني فيتناول اسس ومفاهيم حول النمو الاقتصادي ونماذجه الذي ينقسم بدوره ايضا الى اربعة فروع هي: مفهوم النمو الاقتصادي انواع ومقاييس النمو نماذج النمو ونظرياته.اما الجزء الثالث فقد تطرقنا الى اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي الذي ايضا ينقسم الى اربع فروع ، لأثر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي(2000-2004)، البرناج التكميلي لدعم النمو(2004-2009)، اثر برامج النفاق العام(الحكومي) على النمو الاقتصادي (1990-2015)، محددات الانفاق الحكومي على النمو.

أما الفصل الثاني فيتضمن دراسة قياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي(1990-2015) وهو بدوره ينقسم الى اجزاء ، الجزء الأول الأسس النظرية للإقتصاد القياسي ويتضمن الفرع الأول فيتضمن ماهية القياس الإقتصادي وأهدافه بالإضافة الى الفرع الثاني سوف نتطرق الى نموذج الإنحدار الخطي المتعدد والفرع الأخير مشاكل القياس الإقتصادي: نموذج قياسي لتحديد المتغيرات الإقتصادية المؤثرة نمو إجمالي الناتج المحلي بالجزائر(1990-2015) الذي بدوره يتفرع الى ثلاث فروع الاول: المتغيرات الأساسية التي تمكن أن تأثر على النمو الاقتصادي والفرع الثاني ، صياغة النموذج وتقديره والفرع الثالث، الدراسة الإحصائية والإقتصادية للنموذج الأول والثاني.

صعوبات الدراسة:

- المراجع في الجانب النظري، وبالخصوص ما تعلق الأمر في الجانب التطبيقي.
- قلة البيانات الإحصائية الدقيقة وإشكالية إجراء الدراسة، وتضاربها نتيجة اختلاف المصادر.

هيكل الدراسة:

تمت معالجة هذا الموضوع من خلال فصلين:

- **الفصل الأول:** يتضمن الإطار النظري الإطار النظري للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وتم التطرق فيه إلى: المبحث الاول: ماهية الانفاق الحكومي وجاء المبحث الثاني: اسس ومفاهيم حول النمو الاقتصادي أما المبحث الثالث: دور سياسة الانفاق الحكومي في دعم النمو الاقتصادي.
- **الفصل الثاني:** دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، قمنا بتقسيم الفصل الى ثلاث مباحث، المبحث الأول: اثر برامج الإنفاق الحكومي لدعم النمو الاقتصادي. أما المبحث الثاني: تقديم متغيرات الدراسة و خصائصها. والمبحث الثالث: تحليل قياسي لأثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.

الفصل الأول

الإطار النظري للإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي

تمهيد:

يعتبر الانفاق الحكومي من المتغيرات الاقتصادية الكلية ذات الاهتمام الكبير، نظرا للدور الذي يؤديه في تحريك النشاط الاقتصادي من خلال تأثيره على معدلات النمو و تحقيق الرفاهية الاقتصادية فهو يساهم في تنشيط الطلب الكلي الذي بدوره يؤدي الى رفع الطاقات الانتاجية مما يساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي، كما يعد من انجع ادوات السياسة المالية في تحريك النمو الاقتصادي الذي بدوره يعد من ابرز و اهم المواضيع التي شغلت تفكير و اهتمام المجتمع عامة و الباحثين الاقتصاديين خاصة ، و الذي تسعى الى تحقيقه مختلف الدول و للتوضيح اكثر سنتطرق في هذا الفصل الى ثلاث مباحث.

المبحث الاول: ماهية الانفاق الحكومي

المبحث الثاني: اسس و مفاهيم حول النمو الاقتصادي

المبحث الثالث: دور سياسة الانفاق الحكومي في دعم النمو الاقتصادي

المبحث الاول: ماهيـة الانفاق الحكومي

من اجل تحقيق أهداف المجتمع، وإشباع الحاجات العامة تلجا الدولة الى الانفاق الحكومي الذي يعنبر بدوره أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسية للدولة، فالإنفاق الحكومي يعكس لدرجة كبيرة فعالية الحكومة، وعليه سوف يتم دراسة الانفاق الحكومي من خلال مفهوم الانفاق وأشكاله ، مصادره، قواعد وحدود الانفاق الحكومي.....

المطلب الاول: مفهوم الانفاق الحكومي

أولا: تعريف الانفاق الحكومي:

هناك العديد من التعريفات المتعلقة بالإنفاق الحكومي نذكر أهمها حتى يتسنى إظهار حقيقتها بحيث يعرف الانفاق الحكومي على انه:

*مجموعة من المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة بهدف اشباع حاجات معينة للمجتمع التي تنظمه هذه الدولة [1].

*النفقة العامة كم قابل للتقويم النقدي، يأمر بإنفاقه شخص من اشخاص القانون العام اشباعا لحاجة عامة[2]

*مبلغ نقدي يدفع بواسطة خزانة عامة لإشباع حاجة عامة، تحددها عناصرها التي تستند اليها كل من طابعها(مبلغ نقدي)، صفة القائم بها(هيئة عامة)وهدفها(اشباع حاجة عامة)[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف التالي للإنفاق الحكومي:

ويتضح من خلال التعريف ان الانفاق الحكومي يتكون من ثلاث اركان وعناصر اساسية وهي[4]:

- مبلغ نقدي

[1] الجبوري ،بتول ،و الزامي دعاء ،دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق 2003-2012جامعة القادسية ،مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقتصادية ،العدد ،المجلة 16 ،العراق، ص 69.

[2] سوزي عدلي ناشد، اساسيات المالية العامة ،منشورات الحلبي الحقوقية، مصر، 2003، ص 14.

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة ،الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 3 .

[4] شيبي عبد الرحيم سمير بطاهر، فعالية السياسة المالية بالجزائر ،مقارنة تحليلية و قياسية ،مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية ،المجلد الثاني عشر ،العدد الاول يناير 2010 ص50 .

- تصدر عن جهة عامة

- موجهة لإشباع حاجة عامة

ثانيا: أشكال الإنفاق الحكومي

تكون النفقة العمومية في شكل مبلغ نقدي حيث تقوم الدولة بدورها في الانفاق الحكومي باستخدام مبلغ نقدي ثمنا لما تحتاجه من منتجات ، سلع وخدمات من اجل تسيير المرافق العمومية وثمنا لرؤوس الاموال الانتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية ولمنح المساعدات والاعانات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها وبالرغم ان النفقات العمومية قد ظلت لفترة طويلة من الزمن تتم في صورة عينية، كقيام الدولة بصادرة جزء من ممتلكات الافراد، أو الاستيلاء جبرا على ما تحتاجه من أموال ومنتجات دون تعويض اصحابها تعويضا عادلا، إلا ان هذا الوضع قد زال بعد انتهاء مرحلة اقتصاد المقايضة بالتبادل العيني[1].

ويعتبر الانفاق النقدي من بين أفضل طرق النفقات العمومية التي تقوم بها الدولة وهذا راجع لعدة اسباب يمكن ان نوجزها فيما يلي:

*ان استعمال الدولة للنقود في عملية الانفاق يسهل ما يتطلبه النظام المالي الحديث في ترسيخ مبدا الرقابة بصورها المتعددة على النفقات العمومية ضمانا لحسن استخدامها وفقا للأحكام والقواعد التي تحقق حاجات الافراد العامة.

*ان انتشار مبادئ الديمقراطية أدى الى عدم اكراه الافراد على تأدية أعمالهم بدون أجر لتعارض ذلك مع حرية الإنسان وكرامته.

ثالثا: مصادر الإنفاق الحكومي

لا يمكننا ان نعتبر المبالغ النقدية التي تنفق لأداء خدمة معينة من باب النفقات العمومية الا اذا صدرت من شخص عام. ويقصد بالأشخاص العامة الدولة وأقسامها السياسية وجماعتها المحلية بما في ذلك الهيئات

[1] كريم بودخدخ، اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009، رسالة ماجستير في النقود و المالية ،جامعة دالي ابراهيم الجزائر 2010، ص 301

والمؤسسات العمومية ذات الشخصية المعنوية ، أو قد تكون أشخاص عامة محلية كمجالس المحافظات والمدن والقرى في الدول الموحدة[1].

رابعا: أهداف الإنفاق الحكومي:

يهدف الانفاق الحكومي الى إشباع حاجة عامة أي تحقيق الصالح العام للمجتمع، حيث يستفيد أفراد المجتمع بصورة عامة من تلك الخدمة التي تقدمها الحكومة وذلك لان الأموال التي تغطي هذه النفقات العامة تمت جبايتها من الأفراد ويعتبر مفهوم الجباية العامة أمر نسبيا يختلف من مجتمع لأخر حسب التطور الحضاري والاجتماعي والثقافي لكل مجتمع ولهذا تركت هذه الأمور للمجالس النيابية التي تمثل الشعب لتحرير الحاجات العامة للشعوب من أجل عدم إساءة استعمال النفقات العامة والمحافظة على المال العام[2]

المطلب الثاني: قواعد وحدود الإنفاق الحكومي:

سنتطرق فيما يلي لقواعد وحدود الإنفاق الحكومي بالإضافة إلى الاسباب التي تؤدي إلى تزايد الإنفاق الحكومي

اولا: قواعد الإنفاق الحكومي

قاعدة المنفعة القصوى: تعني قاعدة المنفعة القصوى، أن تهدف النفقات إلى أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، ان فكرة المنفعة بالنسبة للدولة، لا يقتصر على زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، كذلك يتطلب تحقيق هذه القاعدة أن توجه الدولة نفقاتها إلى إشباع الحاجات العامة ، الأمر الذي يقتضي دراسة متطلبات الاقتصاد والمجتمع ، ومقدار الحاجة إلى مختلف المشاريع مراعين في ذلك ما يضيفه المشروع الى كل من الدخل القومي والتشغيل والطاقة الإنتاجية[3].

[1] محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2003 ص6.

[2] زكاري محمد ،دراسة العلاقات بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1970-2012 رسالة ماجستير ،تخصص اقتصاد كمي ،جامعة بومرداس 2013-20140ص 7-9 .

[3] رشيد بن عياش، تدبير الانفاق العام ،مجلة الحوار المتمد، العدد2940-2010 .

قاعدة الاقتصاد والتدبير:

تعني هذ القاعدة ان تتجنب الدولة والسلطات العامة التبذير والإسراف في الانفاق فيما مبرر ولا نفع له، وكذلك الابتعاد عن الشح ، أي الاقتصاد في الإنفاق وحسن التدبير ، وحتى يتم تطبيق هذه القاعدة يتطلب الأمر ان يتوفر لدى الدولة رقابة مالية حازمة، كما يقف خلفها رأي عام يقضي ساهر عل مصلحته العامة إلى جانب جهاز أداري عالي الكفاءة يشعر بمهمته وحدودها في التنفيذ السليم إلى جانب تضافر جهود الرقابة الإدارية والتشريعية وتعاونها لتقوم بدور فعال في الكشف عن أوجه الإسراف والتبذير ، وفرض العقاب اللازم على المخالفين[1]

ثانيا: حدود الإنفاق الحكومي:

يثير موضوع حدود الانفاق الحكومي إشكالية كبيرة ومعقدة في تحديد النسبة التي تستقطع من الدخل القومي لتوجيهها الى الإنفاق الحكومي بحيث لايجوز للدولة أن تتخطاها.

وفي هذا المجال لقد استقر الفكر التقليدي ، لفترة من الزمن على تحديد نسبة معينة 10او 15 من الدخل القوني توجه للإنفاق الحكومي لا يجوز تجاوزه ورغم أهمية التأكيد على ضرورة قيام علاقة بين حجم الإنفاق الحكومي والدخل القومي ، فان الفكر المالي التقليدي وقع في خطا منهجي ذلك لان تحديد سقف أو نسبة معينة من الدخل للإنفاق معناه التعامل مع اقتصاد ساكن عديم الحركة فضلا عن إغفاله لمسألة أساسية هي حجم النفقات الحكومية في أي دولة تقرره مجموعة من الاعتبارات الموضوعية ذات علاقة وطيدة بالدولة ذاتها، لهذا فان تحديد نسبة معينة من الدخل القومي للنفقات الحكومية الذي يناسب دولة معينة قد لا يصلح لدولة أخرى بحكم الاختلاف في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والفلسفة السياسية لكل منهما.لهذا يصبح من الضروري الإقرار بان حجم الإنفاق الحكومي في دولة معينة وخلال فترة زمنية معينة محددة تحكمه مجموعة من العوامل[2]:

- **الفلسفة السياسية للدولة**
- **مستوى النشاط الاقتصادي:**

[1] سمير بن عباس، دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي على النمو لاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2009 رسالة ماجستير تخصص نمذجة اقتصادية جامعة ورقلة2011-2012 ص 34 .

[2] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره ص 34 .

- **العوامل المالية:**

المطلب الثالث: تقسيمات الإنفاق الحكومي:

تستند تقسيمات الإنفاق الحكومي الى عدة معايير محددة وعليه سيتم التطرق في هذا المطلب الى مج من التقسيمات التالية: [1]

1-التقسيمات العلمية للنفقات العامة يعتمد على ثلاث معايير رئيسية وهي:

1-1معيار الدورية: تقسم النفقات العامة من حيث تكرارها الى نوعين من النفقات

- **نفقات عادية:** وهي النفقات التي تتصف بالدورية اي تتكرر سنويا في ميزانية الدولة.
- **نفقات غير عادية:** هي تلك النفقات التي لا تتكرر كل سنة وتكون استثنائية كنفقات مكافحة وباء او إصلاح أثار الكوارث.

1-2 معيار الأثر على الناتج الوطني وحجمه: حيث يحتوي على نوعين من النفقات: الحقيقية وغير الحقيقية(التحويلية).

- **النفقات الحقيقية:** تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات ورؤوس اموال.
- **النفقات التحويلية:** تشتمل على جميع التحويلات التي تقوم بها الدولة ولايترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس اموال.

1-3 معيار الوظيفة: فوفق هذا المعيار يمكن تقسيم النفقات الى:

- **النفقات الإدارية:** هي النفقات اللازمة لتسيير الشؤون الإدارية
- **النفقات الاقتصادية:** وهي نفقات استثمارية تقوم بها الدولة لتحقيق اغراض اقتصادية.
- **النفقات الاجتماعية:** تتعلق بالأهداف الاجتماعية للدولة وتتمثل في إعانات الأسر.
- **نفقات مالية:** وتشمل اقساط استهلاك الدين العام وفوائده السنوية.
- **نفقات عسكرية:** تتضمن نفقات شراء الاسلحة و التجهيزات العسكرية.

[1] سمير بن عباس، مرجع سبق ذكره ،ص 42 .

1-4 معيار الشمولية: كما يمكن تقسيم النفقات العمومية حسب معيار الشمولية الى:

- **النفقات المركزية أو الوطنية:** هي نفقات ذات طابع وطني
- **النفقات المحلية:** هي نفقات ذات طابع إقليمي أو محلي.

– الحلقة المفرغة للفقر: إن المستوى المنخفض لمعدلات الادخار في البلدان يعد من أهم الأسباب في توليد الحلقة المفرغة للفقر في تلك البلدان، ذلك لأن تكوين رأس المال يعد من أهم العوامل التي تحفز على النمو الاقتصادي، فعدم توفر الموارد اللازمة لاستخدامها من أجل تعزيز وتطوير الإنتاجية في المستقبل لإنتاج مستلزمات الحياة يجعل البلدان الفقيرة غير قادرة على تخصيص الموارد من أجل الاستثمار.

– سياسات البلدان النامية: من أهم الأسباب التي تجعل البلدان النامية غير ملائمة لعمليات التنمية، هي اعتمادها على سياسة التقليد في التركيب الاقتصادي للبلدان المتقدمة، وذلك دون الأخذ بعين الإعتبار المراحل التي قطعتها تلك البلدان في عملية التنمية بهدف إحداث التغيرات الهيكلية التي حصلت في البلدان المتقدمة

ب– المحددات الخارجية:

– الاستقلال السياسي: إن الظروف المستقرة وحدها لا تكفي لإيجاد نمو اقتصادي متواصل فمعظم الحكومات الاستعمارية كانت تنشئ استثمارات محدودة لتدريب أصل البلد في تطوير إنتاج المواد الأولية لتصديرها إلى الدول الصناعية دون الاهتمام بإحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة أو الضرورية لسير عملية النمو الاقتصادي.

– سياسات البلدان المتقدمة: من بين السياسات التي تبنتها البلدان المتقدمة في جوهرها سياسات حماية، لأن البلدان المتقدمة الغير راغبة في فتح أسواقها للمنتجات الصناعية للبلدان الأقل تطورا، إضافة إلى ذلك سياسة تدفق الموارد البشرية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة والتي تشكل تكوين رأس المال البشري الضروري لمرافقة تكوين رأس المال المادي في عملية النمو الاقتصادي، وعلى ذلك فإن تشجيع ظاهرة هجرة الأدمغة أو استنزافها من قبل البلدان المتقدمة يشكل عائقا أمام اقتصاديات البلدان الأقل تطورا.

المبحث الثاني: أسس ومفاهيم حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية، وهدف أي سياسة اقتصادية مهما كانت كونه اقرب مؤشر لإعطاء صورة حقيقية للأداء الاقتصادي ، والمحرك الذي يعمل على تحسين مستوى المعيشة والمزيد من الرفاهية لذا كان من الضروري التعرض لظاهرة النمو الاقتصادي بهدف البحث في ما هو النمو الاقتصادي ؟ وكيف يتم قياسه ؟ وما هي محدداته ونظرياته

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وعوامله

1- مفهوم النمو الاقتصادي:

هو عبارة عن الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين، أو هو ارتفاع معدل الدخل الفردي الذي هو عبارة عن الناتج الوطني الحقيقي مقسوما على عدد السكان [1].

يعرف النمو الاقتصادي على انه: الزيادة المستمرة في دخل الفرد وبالتالي فهو يهتم بالجانب الكمي متمثلا في ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني أو الزيادة في الإنتاج حيث يقاس هذا الإنتاج إما بالناتج الوطني الخام أو الدخل الوطني الخام المتمثل في مجموع السلع و الخدمات

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

من خلال التعاريف السابقة يمكن ملاحظة عدة شروط في تعريف النمو الاقتصادي والمتمثلة في مايلي:

أن تكون الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل وليس في الدخل الإجمالي فقط ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أن يكون معدل الزيادة في الدخل الوطني اكبر من معدل الزيادة في عدد السكان.

[1] فرحات غول ، **مدخل إلى علم الاقتصاد** ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، ط 2017، ص 191.

أن تكون الزيادة حقيقية وليست اسمية لذلك فان تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتطلب ان يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني اكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار "التضخم " [1].

2: عوامل النمو الاقتصادي

2-1 عنصر العمل: عنصر العمل من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي ونعني به القدرات الفيزيائية و الثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في انتاج السلع و الخدمات الضرورية لتلبية حاجياته ومع تطور البشرية وازدياد الحاجات الإنسانية كما و نوعا وتطور النشاط الاقتصادي زادت الحاجة إلى تقسيم العمل و التخصيص بين الأفراد القطاعات الأقاليم الدول

2-2 رأس المال: يقصد به مجموع السلع المستخدمة في إنتاج سلع أو خدمات أخرى ويتكون رأس المال من مخزون المجتمع من الآلات والمعدات و الطرق و الموانئ و المطارات وغيرها من البنى المادية الاساسية التي توفي البيئة اللازمة لقيام المشروعات الاقتصادية وزيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع

2-3 التقدم التقني: يقصد بالتقدم التقني ادخال اساليب تقنية جديدة او وسائل انتاج حديثة يمكن من خلالها زيادة الانتاج، فالابتكارات العلمية الحديثة ، و الاستثمار في تطوير التعليم و التدريب يؤدي الى رفع الكفاءة الانتاجية لراس المال البشري ، حيث تسمح بالنمو المتواصل للطاقة الانتاجية في الاقتصاد

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي و طرق قياسه

1- محددات النمو الاقتصادي:: هناك مجموعة من محددات النمو الاقتصادي تعمل على تحديده وإحداثه، ومن بين هذه المحددات مايلي:

1-1 المحددات الكيفية للنمو الاقتصادي: يمكن تقسيم المحددات الكيفية إلى محددات داخلية وخارجية.

1- أ: المحددات الداخلية: تتمثل فيما يلي [2]:

[1] هوشيار معروف ،**تحليل الاقتصاد الكلي** ،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ط2 2005 ، ص 77.

[2] عبادة عبد الرؤوف، **محددات سعر النفط منظمة أوبك و آثارها على النمو الإقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية 1970-2008**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة ورقلة،2011، ص-ص 73-75 .

– **الاستقرار السياسي والأمني:** غالبا ما تؤدي حالة عدم الإستقرار السياسي إلى عدم تشجيع الاستثمار وإعاقة النمو الاقتصادي، وهذا ما يترتب عليه أن أصحاب رؤوس الأموال سوف يمتنعون على إستثمار أموالهم، ولذلك كلما كان البلد أكثر استقرارا وأمانا في الحاضر والمستقبل كلما كان تكوين رأس المال أكبر، والعكس صحيح.

– **الحلقة المفرغة للفقر:** إن المستوى المنخفض لمعدلات الادخار في البلدان يعد من أهم الأسباب في توليد الحلقة المفرغة للفقر في تلك البلدان، ذلك لأن تكوين رأس المال يعد من أهم العوامل التي تحفز على النمو الاقتصادي، فعدم توفر الموارد اللازمة لاستخدامها من أجل تعزيز وتطوير الإنتاجية في المستقبل لإنتاج مستلزمات الحياة يجعل البلدان الفقيرة غير قادرة على تخصيص الموارد من أجل الاستثمار.

– **سياسات البلدان النامية:** من أهم الأسباب التي تجعل البلدان النامية غير ملائمة لعمليات التنمية، هي اعتمادها على سياسة التقليد في التركيب الاقتصادي للبلدان المتقدمة، وذلك دون الأخذ بعين الإعتبار المراحل التي قطعتها تلك البلدان في عملية التنمية بهدف إحداث التغيرات الهيكلية التي حصلت في البلدان المتقدمة

1– 1: المحددات الخارجية:

– **الاستقلال السياسي:** إن الظروف المستقرة وحدها لا تكفي لإيجاد نمو اقتصادي متواصل فمعظم الحكومات الاستعمارية كانت تنشئ استثمارات محدودة لتدريب أصل البلد في تطوير إنتاج المواد الأولية لتصديرها إلى الدول الصناعية دون الاهتمام بإحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة أو الضرورية لسير عملية النمو الاقتصادي.

– **سياسات البلدان المتقدمة:** من بين السياسات التي تبنتها البلدان المتقدمة في جوهرها سياسات حماية، لأن البلدان المتقدمة الغير راغبة في فتح أسواقها للمنتجات الصناعية للبلدان الأقل تطورا، إضافة إلى ذلك سياسة تدفق الموارد البشرية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة والتي تشكل تكوين رأس المال البشري الضروري لمرافقة تكوين رأس المال المادي في عملية النمو الاقتصادي، وعلى ذلك فإن تشجيع ظاهرة هجرة الأدمغة أو استنزافها من قبل البلدان المتقدمة يشكل عائقا أمام اقتصاديات البلدان الأقل تطورا.

1–2: المحددات الكمية للنمو الاقتصادي: تقسم المحددات الكمية أيضا هي الأخرى إلى محددات داخلية وخارجية

2– أ: المحددات الداخلية: تتمثل في[1]:

– الرأسمال البشري: مما لاشك فيه أن النمو الاقتصادي المبني على المعرفة هو الأفضل ، و الاستثمار في الانسان يتضمن تنمية المهارات العلمية البشرية، يبرز الرأسمال البشري من خلال عنصر المعرفة المتمثل في البحث و التطور الذي حقق اعلى العوائد الاستثمارية الاجمالية.

– النمو السكاني: لم يكن النمو السكاني عقبة امام النمو الاقتصادي إلا في الاونة الاخيرة حيث زاد الاهتمام بقضايا النمو خاصة بالنسبة للدول النامية كثيفة السكان.

– الاستهلاك النهائي: له تأثير كبير للنمو الاقتصادي حيث ان زيادة الاستهلاك تعني زيادة الطلب الداخلي و الذي يشجع على فتح مستثمرات جديدة واستقطاب الاستثمار الاجنبي، مما تكون هناك زيادة في الانتاج وهذا لتلبية الطلب الذي يساهم بدوره في زيادة النمو الاقتصادي.

– التراكم الخام للأصول الثابتة: يعرف التراكم الخام للأصول الثابتة للأعوان الاقتصاديين على انه قيمة الزيادة الحاصلة في سلع التجهيز و الخدمات المحملة لهذه السلع، كذلك يشمل هذا التراكم على الاراضي و العمارات، وبذلك عند حساب التراكم الخام فانه يساهم بدرجة كبيرة في تحديد الناتج الداخلي الخام.

– التضخم: يعرف على انه ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية، ويكون هذا الارتفاع مستمر و لفترة طويلة غي اسعار السلع و الخدمات حيث يؤدي هذا الارتفاع الى التأثير في ميزانية الافراد من خلال انخفاض القوة الشرائية لهؤلاء الأفراد.

– البطالة: وهي تعني وجود عدد كبير من الأشخاص العاطلين عن العمل في أي مجتمع، حيث ينجم عليها آثار عديدة منها انخفاض مستوى الدخل الفردي، انخفاض القوة الشرائية وبالتالي انخفاض الإنفاق الاستهلاكي وكذلك حجم الادخار، كل هذه الآثار تعود بالسلب على معدلات نمو القطاعات التي تؤثر على النمو الإقتصادي.

2–ب المحددات الكمية الخارجية: تتمثل في:

[1] محمد عبد العزيز عجيمية، محمد علي الليثي، **التنمية الإقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004ص–ص 395–396.

الانفتاح التجاري: يدل هذا المحدد على درجة انفتاح اقتصاد ما على العالم الخارجي من حيث المبادلات التجارية المختلفة سواء على مستوى الصادرات أو الواردات، حيث كلما كان حجم هذه المبادلات كبير كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا.

الاستثمار الأجنبي المباشر: لقد تفاقم دور الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي، باعتباره أهم مصادر تمويل الدول النامية وبذلك فهو يؤثر على الهيكل الاقتصادي للدولة المضيفة، وعليه فإنه يؤثر على مستوى التشغيل وعلى تركيبة عوامل الإنتاج، وعلى طبيعة المنافسة في الأسواق المحلية وكذلك على الميزان التجاري...الخ كل هذا يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي.

أسعار المحروقات: لقد تميزت أسعار المحروقات خلال السبعينات بالاتجاه نحو الارتفاع، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإيرادات البترولية الجزائرية، كانت الحل الوحيد لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، المعتمدة على الصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى استثمارات عاليه، ومن هنا اكتسب قطاع المحروقات أهمية كبرى في تحديد النمو ومن ثم في تحديد استراتيجية التنمية في الجزائر.

2- طرق قياس النمو الاقتصادي

ان قياس النمو الاقتصادي يندرج تحت قياس الانتاج الحقيقي ونمو الدخل الفردي الحقيقي.

1- الناتج الوطني: يمكن تعريف الناتج الوطني بأنه مجموعة السلع والخدمات الاقتصادية، المنتجة من طرف الدولة في فترة محدودة وتكون عادة سنة[1].

* **تعريف الناتج المحلي الإجمالي:** يعرف الناتج المحلي الإجمالي اوالناتج الوطني الإجمالي بأنه عبارة عن قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق، والتي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي في فترة زمنية معينة (عادة سنة) داخل حدود الدولة.

ويمكن أن نفرق بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج الاجمالي، حيث يمثل هذا الأخير قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة المنتجة من طرف المواطنين داخل الدولة أو خارجها، ويكون الفرق مقتصرا على تحويلات العاملين في الخارج (صافي دخل عناصر الإنتاج في الخارج) ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق وأيضا التكلفة[2].

[1] مالكوم حيلز وآخرون، ترجمة طه عبد الله المنصور، عبد العظيم مصطفى، **اقتصاديات التنمية** ، دار المريخ، الرياض،1995، ص31.

[2] صوليلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 26.

***الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق:** نحصل عليه بضرب كميات السلع والخدمات جميعها في أسعارها:

$$GDP=Q1*P1+Q2*P2+\ldots\ldots\ldots\ldots Qn*Pn$$

***الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة:** وهو عبارة عن المبالغ التي يدفعها المنتجون لعناصر الإنتاج من أجور العمل وفوائد لرأس المال المشروع وريع الأرض والباقي أرباح المنظمين.

فالناتج الوطني بسعر التكلفة يساوي الدخل الوطني ، وهو مجموع الدحول المكتسبة التي تعود على مالكي عناصر الإنتاج مقابل خدمات هذه العناصر[1].

أولا: طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي:

يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي لأي مجتمع خلال فترة زمنية محددة بإحدى الطرق التالية:

1-طريقة المنتج النهائي: من خلال هذه الطريقة يتم قياس الناتج المحلي بضرب الكمية المنتجة في السعر وتستعد وفق هذه الطريقة السلع الوسيطة لأنها غيرنهائية وإنما هي بغرض استخدامها مرة أخرى في العمليات الإنتاجية، ويتم احتساب البضاعة المنتجة والتي لم تستخدم خلال نفس الفترة، وتخصم قيمة واردات السلع والخدمات التي احتسبت على الدولة المنتجة.

2-طريقة القيمة المضافة: تستخدم هذه الطريقة في تقدير الناتج المحلي على أساس حساب مجموع القيم المضافة لكل الوحدات الإنتاجية في المجتمع خلال فترة زمنية محددة.

والقيمة المضافة هي الفرق بين قيمة الإنتاج المحلي للوحدة الإنتاجية وقيمة مستلزمات الإنتاج الوسيطية التي حصلت عليها واستخدمتها في عملياتها الإنتاجية خلال فترة زمنية محددة من الزمن "سنة".

القيمة المضافة =عدد الوحدات المنجة *سعر الوحدة

3-طريقة عوائد عناصر الإنتاج (الدخول المكتسبة): تستخدم هذه الطريقة لحساب الناتج المحلي الإجمالي بجميع عوائد الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية (عمل، رأس مال، أرض، المنظمة) حيث يحصل لكل عناصر إنتاج على عائد مقابل مشاركته في العملية الإنتاجية، وعلى أشكال مختلفة (أجر، فوائد، ريع، أرباح).

[1] نداء محمد الصوص، **الإقتصاد الكلي**، مكتبة المجتمع العربي، الرياض، 2006، ص 15.

4- طريقة الإنفاق: وتعتبر إحدى الطرق الأساسية في حساب الناتج الإجمالي في المجتمع، حيث ينظر إلى الناتج المحلي من جهة الإنفاق النهائي بأنه مجموع الإنفاق على السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في فترة زمنية.

ويعرف الإنفاق النهائي بأنه مجموع إنفاق على السلع والخدمات النهائية التي انتجت في المجتمع خلال فترة محددة ووفق هذه الطريقة يتم حساب الناتج الإجمالي على أساس مستخدمها النهائي.$PIB=C+I+G+(X+M)$

C : الإنفاق الاستهلاكي I : الإنفاق الاستثماري

G: الإنفاق الحكومي (M- (X : صافي المعاملات الخارجية

وقد يواجه الخبراء بعض المشاكل عند احتساب الناتج المحلي أو الدخل الوطني ومنها [1]:

*مشاكل عدم ثبات أو استقرار الأسعار

*مشكل السلع والخدمات الوسيطية

*مشكل الإنتاج غير المتداول في الأسواق

*مشكل التحويلات بدون مقابل

الناتج المحلي الاسمي والحقيقي: تتمثل أهمها في [2]:

* **الناتج المحلي الإسمي:** هو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

***الناتج المحلي الحقيقي:** هو ما تم حسابه بعد تثبيتنا لأسعار للمستثمرين وتستخدم في هذه الحالة الأرقام القياسية وذلك لاستبعاد أثر التضخم.

2-الدخل الفردي الحقيقي: هو يعبر عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويقدر بقيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على عدد السكان، ويقاس به مدى الرفاهية الاقتصادية التي يتمتع بها الفرد وعن طريق معرفته، يمكن وضع الخطط اللازمة لنمو الدخل الفردي خلال فترة زمنية طويلة [3].

[1] محمد ناجي حسين خليفة ،**النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم** ، دار القاهرة ، مصر2001 ، ص 22

[2] حسام داوود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**،دار المسيرة، عمان،2005 ص .64

[3] ضياء مجيد الموسوي، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون نشر، ص 29.

المطلب الثالث: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

عرف النمو الاقتصادي، باعتباره أهم المتغيرات الاقتصادية و أكثرها دلالة و تعبيرا على الأداء الاقتصادي اهتماما كبيرا من طرف الاقتصاديين الذين طور في هذا الإطار عدة نماذج ونظريات مفسرة في مجملها لظاهرة النمو الاقتصادي.

النظرية الكلاسيكية: تسعى النظرية الكلاسيكية إلى تفسير مصادر النمو الاقتصادي لاسيما دور تراكم رأس المال الذي يعود إلى عهد ادم سميث أي المدرسة الكلاسيكية 1776 و لقد اعتمدت النظرية الكلاسيكية على الأسس التالية:

الإنتاج دالة لعدد من العوامل: وهي(الأرض ، العمل ، رأس المال) وكل تغير في الإنتاج يحدث بتغير احد العوامل أو كلها، وأن الأراضي الزراعية العنصر الثابت الوحيد في النموذج الذي يحكمه قانون تناقص الغلة المرهون بثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم.

– سياسة الحرية الاقتصادية: حيث دعى أدم سميث إلى إزالة جميع القيود الحكومية كي يحقق التخصيص فتتوسع الأسواق و سار على نهجه كل من ريكاردو مالتوس كارل ماركس

–سياسة دعه يعمل دعه يمر: آمن الاقتصاديون بضرورة توفر السوق الحرة في اقتصاد تنافسي خالي تماما من أي تدخل حكومي وقالو بوجود اليد الخفية التي تعمل على مضاعفة الدخل القومي فالمنافسة الحرة ضرورية و ينتج عنها أقصى قدر ممكن من المنفعة

–تراكم رأس المال: اعتبره الاقتصاديون الكلاسيكيون مفتاح التطور و أكدوا على أهمية الإدخارات الكبيرة

–الربح هو الدافع عن الاستثمار: اعتبر الكلاسيكيون الربح العامل المشجع على قيام الإستثمار عندما يكون الربح كبيرا يكون كذلك تراكم رأس المال والاستثمار

–اتجاه الربح نحو الانخفاض: قالو بعدم استمرار الزيادة في الأرباح أين ان الأرباح تميل إلى الإنخفاض عندما يزداد تراكم رأس المال و يعود السبب في رأي آدم سميث إلى زيادة الأجور نتيجة تنافس بين أصحاب رؤوس الأموال على اجتذاب العمال

–تقسيم العمل: يرى آدم سميث أن تقسيم العمل مصدر لثروة الامم وهو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي زيادة الإنتاج فتزيد الدخول والأرباح فتخفف أجزاء منها أكبر للادخار والاستثمار

حالة السكون: أي حتمية عودة الاقتصاد إلى حالة السكون في نهاية عملية تراكم رأس المال عندما تأخذ الأرباح في الانخفاض فان العملية ستستمر حتى يزول الربح فيصبح صفرا

–الادخار هو أساس النمو الاقتصادي لأنه هو سبب تراكم رأس المال والاستثمار الذي بدوره يؤدي إلى دفع التنمية الاقتصادية بسبب تحويل الفائض إلى استثمارات

–قانون ساي العرض يخلق طلبه الخاص [1].

النظرية الكنزية في النمو الاقتصادي: إن أزمة الكساد الكبير خلال الفترة 1930–1939 التي مرت بها الدول الصناعية دعت إلى إعادة النظر في مسألة النمو الاقتصادي وكانت البداية مع الاقتصادي كينز في سنة 1936 الذي قدم مجموعة من الأفكار والآراء كمحاولة لإيجاد حل مناسب للتخلص من هذا الكساد في الوقت الذي عجزت فيه المدرسة الكلاسيكية في إيجاد حل لهذه الأزمة

–التحليل الكينزي: قدم كينز عدة فرضيات أهمها:

- يمكن أن يتوازن الاقتصاد عند حالة التشغيل الكامل ويستمر ذلك في فترة طويلة
- لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائيا فإن حدث فيكون ذلك في المدى البعيد
- وجب تدخل الدولة لإعادة التوازن للاقتصاد أو الحفاظ عليه
- الطلب هو الذي يحدد العرض

على اثر الفرضيات السابقة قام كينز ببناء النظرية الكينزية حيث اعتبر أن أزمة الكساد الكبير هي أزمة قصور في الطلب وليس فائض في العرض وحلها يتطلب تحريك الطلب وذلك ليتحرك العرض وبالتالي استعادة عملية النمو وعليه فإن الأمر يتطلب حسب كينز تحديد محددات الطلب الكلي وذلك لمعرفة السياسات المماثلة.

[1] ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الإقتصاد ج 2**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ،الجزائر ، 2011، ص –ص 74–**76**

-تحريك الطلب الكلي يكون إما بتحريك الطلب الإستهلاكي الخاص وذلك برفع الدخل أو بالاستثمار الخاص وذلك بتخفيض سعر الفائدة أو بتحريكهما معا ولكن المشكل الرئيسي هو استحالة تحريك الطلب الاستهلاكي عن طريق الدخل بسبب ظروف الفساد واستحالة تحريك الطلب الاستثماري عن طريق تحديد سعر الفائدة في انعدام الكفاية الحدية لرأس المال فاقترح كينز حل لهذه المشكلة وذلك من خلال تدخل الحكومة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وتقليص الطلب الكلي حيث أن الإنفاق الحكومي من شأنه أن يحرك الطلب الاستهلاكي لأنه يرفع دخل المستهلكين كما أنه يحرك الطلب الاستثماري الخاص بسبب زيادة الطلب الاستهلاكي الخاص [1].

نموذج هارود– دومار: يقوم نموذج "هارود- دومار" للنمو الاقتصادي على التجارب المستمدة من الاقتصاديات الراسمالية المتطورة ويهدف كل من هذين النموذجين الى تحليل متطلبات النمو المستقر في الاقتصاديات المتطورة. ويدرس النموذجين امكانية الوصول الى معدل مستقر لنمو الدخل. ويؤكدان على اهمية الاستثمار في عملية النمو الاقتصادي.

فمن ناحية ان الاستثمار يخلق الدخل عن طريق اثر الزيادة في الاستثمار على الدخل ، التي تحدد بقيمة المضاعف ومن الناحية الثانية ، ان الاستثمار يؤدي الى زيادة حجم التجهيزات الرأسمالية. ويطلق على الحالة الاولى بمفهوم "أثر الطلب" وعلى الحالة الثانية بمفهوم "أثر العرض"

نموذج هارود: حاول بروفيسور ر.ف هارود ان يبين في نموذجه كيف يمكن تحقيق النمو المستقر في الاقتصاد. عندما يتعرض معدل النمو المستقر الى العطل ويصبح الاقتصاد في حالة انكماش طويل الامد او الى تضخم طويل الأمد.

ويعتمد نموذج هارود على ثلاث معادلات مختلفة للنمو

معدل النمو الفعلي: ويتحدد استنادا الى كل من نسبة الادخار ونسبة راس المال الناتج وبالتالي يساعد في التعرف على مدي التغير في معدلات النمو على المدى القصير و المعادلة الاساسية له هي: **GC=S**

[1] بيوض محمد العيد، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس –الجزائر–المغرب**، مذكرة لنيل الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2011، ص 67.

حيث، (G) تعبر عن معدل نمو الإنتاج في فترة محددة من الزمن، ويمكن التعبير عنها بالمقدار DELTA) (Y/Y، أما (C) فترمز الى الإضافة الصافية الى رأس المال، وهي عبارة عن نسبة الاستثمار الى الزيادة في الدخل، أي S/Y وبإحلال هذه النسبة في المعادلة الأولى، نحصل على:

DELTA Y/Y*1/DELTA=S/Y or 1/Y=S/Y or 1=s

معدل النمو المرغوب

يعتبر المعدل المرغوب للنمو الطريق الذي عنده تحافظ مستويات العرض والطلب على السلع والخدمات عند مستوى التوازن. Gw Cr= S

حيث (G w) يرمز الى معدل النمو المرغوب به، أو معدل نمو الدخل عند مستوى الاستغلال التام للطاقة، حيث يتم استخدام تجهيزات رأس المال المتنامية بكامل طاقتها بالشكل الذي تجعل المنظمون عللا قناعة تامة بحجم الاستثمارات التي قامو بها فعلا، انه عبارة عن قيمة (&Y/Y). وترمز (Cr) إلى رأس المال المطلوب، ويعبر عن كمية رأس المال المطلوب من رأس المال إلى الإنتاج، انه قيمة المقدار (I/& Y) أو (C)، والرمز (S) يعبر عن نفس الشيء المشار اليه في المعادلة الأولى، أي S/Y.

وعلى ذلك تشير المعادلة Gw=Cr إلى أنه اذا أريد للاقتصاد أن يحافظ على معدل مستقر عند مستوى (Gw) ، حيث يتم فيه استغلال الطاقة الإنتاجية بالكامل، فلا بد للدخل ان ينمو بمعدل (S/Cr) في السنة، أي Gw=S/Cr

اذا كان الدخل ينمو بالمعدل المرغوب به، ففي هذه الحالة يتم الاستغلال الكامل لتجهيزات رأس المال المتوفرة في الإقتصاد، وتستمر رغبة المنظمين في استثمار مدخراتهم، وعلى ذلك، فان (Gw) عبارة عن معدل نمو يحقق نفسه بنفسه.

معدل النمو الطبيعي: هو عبارة عن معدل الزيادة في الانتاج عند مستوى الاستخدام التام الذي يتحد د بالنمو السكاني ومعدل التطور التكنولوجي، وتتمثل معادلة معدل النمو الطبيعي وبالتالي: Gn.Cr=Or =/ S

حيث: (Gn) عبارة عن معدل النمو الطبيعي عند مستوى الإستخدام التام.

و (Gr) هو معامل رأس المال الذي يمكن ان يحقق معدل النمو الطبيعي

(Or) هو الميل المتوسط للادخار [1].

العلاقة بين المعادلات الثلاثة: G ، Gw و Gn:

❖ **اذا كان Gw اكبر من Gn:**

يحدث انكماش متتالي وعليه سيكون معدل النمو الاقتصادي المضمون أكبر من معدل النمو الفعلي ، ومن أجل تفادي ظهور فائض ، يجب على الاقتصاد ان ينمو بنفس معدل النمو المقبول

سيكون هناك فائض في السلع الراسمالية مما يؤدي الى تخفيض الطلب على الاستثمارات الجديدة

❖ **اذا كان Gn أكبر من Gw**

يحدث تضخم متتالي وسيكون معدل النموالمرغوب اقل من المعدل الفعلي

ستعجز السلع عن مواجهة الطلب (نقص العرض) ، مما يجعل الاستثمارات المطلوبة أكبر من الفعلية

❖ **اذا كان Gw=G:** فان الاقتصاد في حالة توازن[2]

كما يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم (01): نموذج هارود–دومر لمتطلبات النمو المستقر

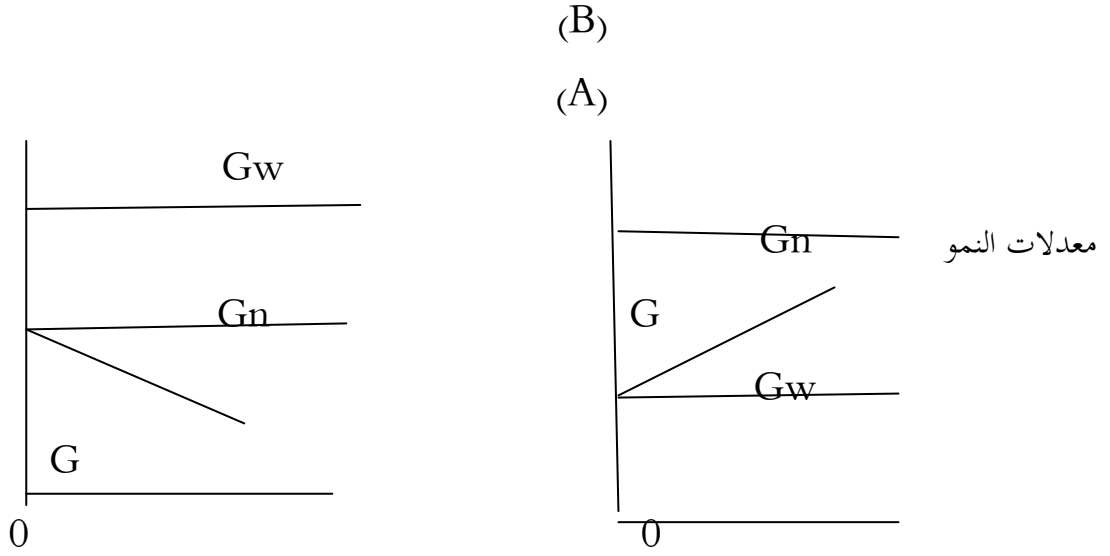

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على كتاب أسس علم الإقتصاد للدكتور ضياء مجيد الموسوي

[1] ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2011، ص 85

[2] اسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص–ص 97–98.

نموذج دومار:

يقوم بناء نموذج دومر حول النمو الاقتصادي وفقا للإشكالية التالية:

طالما ان الاستثمار يخلق الدخل من جهة ، ويزيد الطاقة الانتاجية من جهة أخرى فما هو المعدل المطلوب للزيادة في الاستثمار حتى تتحقق المساواة بين الزيادة في الدخل و الزيادة في الطاقة الانتاجية للوصول الى مستوى الاستخدام التام ؟

وكان جواب دومر على السؤال هو العمل على ربط الطلب الكلي و العرض الكلي من خلال الاستثمار[1].

طرح دومر في نموذجه فكرة التوازن بين الزيادة في جانب العرض من جهة ومن جانب الطلب من جهة أخرى، و إستخلص التوازن في المعادلة التالية: $\mu Y = I \&$

حيث: μY تعني التغير في الدخل I تعني حجم الاستثمارات

$\&$ تعني الاجمالي الصافي لزيادة الطاقة الكاملة في المخرجات.

وتعني هذه المعادلة أنه للمحافظة على استمرارية التوظيف الكامل لابد أن ينمو الاستثمار والدخل بمعدل سنوي يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في الانتاجية المتوسطة [2].

النظرية النيوكلاسيكية: ظهرت المدرسة النيوكلاسيكية في السبعينيات من القرن التاسع عشر، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي فارتكزت على تكوين رأس المال إلى جانب العمل باعتباره مصدرا هاما يساهم في زيادة الإنتاجية ، حيث طور النيوكلاسيك آليات جديدة للنمو الاقتصادي، و أدخلوا بالخصوص العامل التقني والابتكارات في سير العملية الإنتاجية

فرضيات وأسس النظرية النيوكلاسيكية:

- النمو الاقتصادي عملية مترابطة و متكاملة ، يؤدي فيها نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو ويؤدي نمو الناتج الوطني إلى نمو فئات الدخل المختلفة (أجور أرباح)

[1] ضياء مجيد الموسوي، **مرجع سبق ذكره**، ص86.

[2] إسماعيل محمد بن قانة،**اقتصاد التنمية** ، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص- ص 97-98.

-النمو الاقتصادي يعتمد على القدر المتاح من عناصر الإنتاج والمجتمع (الأرض رأس المال ، التقدم التكنولوجي، التنظيم)

-التقدم التكنولوجي يزيد من مستوى رأس المال

ان حجم السكان وحجم رأس المال ومستوى التقدم التكنولوجي والتي تؤثر في معدل النمو الاقتصادي تتحدد بواسطة قوى خارج مجال علم الاقتصاد

-التركيز على مشكلات الأجل القصير عكس النظرية الكلاسيكية التي تعتمد على المدى الطويل أن حجم السكان لا يتغير مع التغير في الدخل الفردي

-معدل نمو دخل الفرد يتغير إيجابيا مع معدل الاستثمار والادخار وسلبا مع معدل نمو السكان

النموذج النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي سولو-سوان: روبرت سولو من الاقتصاديين النيوكلاسيك الذين نظروا في دراسة النمو الاقتصادي حيث قام بطرح نموذجه على المدى الطويل وافترض ان الانتاجية تحدث نتيجة عاملين هما رأس المال و العمالة و لهذا النموذج شكلين الاول بدون التقدم التكنولوجي و الثاني مع التقدم التكنولوجي.

هناك عدة فرضيات يرتكز عليها نموذج سولو تتمثل فيما يلي:

- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد
- الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة الكاملة في جميع اسواقه
- ان هناك تشغيل كامل للعمالة ومخزون راس المال
- دالة الانتاج متجانسة من الدرجة الأولى و بالتالي هناك ثبات في عوائد الانتاج

$Y=f(k.l)$ *الإنتاج دالة لعنصر العمل ورأس المال

. أكبر من 0، وهي مشتقة دالة الإنتاج f*الإنتاجية الحدية

*تناقص الغلة أي أن المشتقة الثانية f أقل من الصفر.

(n) *العمل ينمو بنسب ثابتة

كما يفترض سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، حيث إذا رمزنا ب s للإدخار فإن الزيادة في رأس المال تكتب ب: Kd(t/td)=syt

وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته n، بالإضافة إلى ان سوق العمل في توازن على المدى الطويل، ومنه فإن المتغير L تمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها: d f(t)/dt=NI

وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في مردودية العمل ب: At بزيادة فإن الزيادة الحدية من رأس المال تكون كالآتي: dk/dt=Sf(kt)-(nf) kt

ثانيا: عرض النموذج

-دالة الإنتاج: تتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج كل من الإنتاج (y)، رأس المال (k)، العمل(L) ، ومردودية العمل، إذا تدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج التي تعطى بالعلاقة التالية: y= F(K ,Lt ,At)

t تمثل الزمن.

من خصائص هذه الدالة هو أن الزمن لايدخل مباشرة في الدالة ويتغير الإنتاج في الزمن وفق لتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق الكميات المعطاة من رأس المال والعمل والتي تتزايد في الزمن بفضل التقدم التقني (A).

كذلك من خصائص دالة الإنتاج أن الإنتاجية الحدية لعنصري العمل ورأس المال يؤولان إلى الصفر (على التوالي) أي[1]:

Lim f (k)=Lim f (L)=0

K يؤول إلى& L يؤول إلى &

Lim f (k)=Lim f (L)=0

K يؤول إلى0 L يؤول إلى 0

[1] صدر الدين صوايلي،مرجع سبق ذكره، ص 18.

القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال: تتمثل هذة القاعدة في إيجاد معدل الادخار الذي يعظم الكمية المستهلكة لكل فرد في كل الفترات حيث أنه بالنسبة لكل دالة إنتاج ذات قيم h و لامدا معطاة، يرجو قيمة واحدة k^* أكبر من 0.

توافق الحالة النظامية مرتبطة بكل معدل إدخار s واذا رمزنا لها برمز $k^*(s)$ مع $dK^*(S)/sd$ وعليه فإن مستوى الحالة النظامية للاستهلاك الفردي هو: $C^*=(1-s)+(k^*(s))$

مما سبق يمكن استخراج معدل ادخار القاعدة الذهبية ومعدل الاستهلاك للفرد الموافق معطى ب:

$Cor=f(Kor)-(h+$ لامدا (

حيثKor تشمل قيمة.....التي توافق القيمة العظمى C^* &ل و إذا قمنا بتوفير نفس القيمة المستهلكة لكل فرد من الأجيال الحالية والمستقبلية فإن القيمة العظمى هي

نموذج سولو مع التقدم التقني

إن النموذج الأول لسولو لم يستطع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد، ففي الزمن الطويل عندما يصل الإقتصاد إلى الحالة المستقرة لا ينمو متوسط دخل الفرد ويظل ثابتا عند مستوى الحالة المستقرة ولتوليد نمو متوسط دخل الفرد في المدى البعيد تم إدخال مفهوم التقدم التقني.

اذا كانت دالة الانتاج على الشكل العام $F(K.L)$ يمكن النظر إلى التقدم التقني A على أنه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي متأتية من مختلف تأثيرات التقدم التقني.

تعطي دالة الإنتاج الكلية لهذا النموذج بالصيغة التالية: $Y=F=(K.AL)$

يتطلب ثبات نسبة رأس المال الفرد للتقدم التقني نمو نسبة الناتج الفرد للتقدم التقني $F(K)$ ، ونسبة رأس المال الفرد للتقدم التقني K حيث يمكن أن$Y=F&A(1-&)$

& تمثل نصيب الفرد من الناتج الاجمالي.

ويمكن كتابة شروط التوازن في السلع على النحو التالي: $RG=(Sk&-1-(n+g+d))$

ومن خلال هذه المعادلة يمكن أن نحصل على تعبير صريح لنسبة رأس المال الفرد للتقدم التقني في المدى الطويل على الشكل التالي:

$$k^* = (s/(n+g+d))^{1/1-\&}$$

$$Y=(s/n+g+d)^{\&/1-\&}$$

توضح هذه المعادلة أن معدل النمو المتوسط مرجح بمعدل رأس المال بنسبة & وبمعدل نمو التقدم التقني بنسبة (1-&) وهذا ما يدل على أن المصدر الأساسي للنمو الإقتصادي هو التقدم التقني[1].

[1] إسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص 110-112.

المبحث الثالث: دور سياسة الانفاق الحكومي في دعم النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: أثر سياسة الانفاق الحكومي في دعم النمو حسب نموذج IS-LM

إن التغيرات التي تحدثها الحكومة في حجم الانفاق الحكومي تؤدي الى إحداث تغيرات في سوق السلع والخدمات، وبالتالي انتقال منحنى **IS** الى الأعلى أو الى الأسفل حسب زيادة او تخفيض حجم الانفاق الحكومي ، وكما راينا سابقا فان توازن السوقين الحقيقي والنقدي يعطي لنا دخل توازي**Y** وسعر فائدة توازني i وانتقال **IS** سيغير نقطة التوازن وبالتلي تغير في قيمة الناتج ومنه يغير في معد النمو الاقتصادي[1]

-ان زيادة الانفاق العام **G** سيؤدي الى زيادة الطلب الكلي **DG** وهذا بدوره يؤدي الى الرفع من الانتاج **Y**، وذلك حسب مبادئ النظرية الكينزية التي تعتمد على الطلب الكلي الفعال، وحسب نظرية المضاعف ان زيادة الانفاق الحكومي بوحدة واحدة سيؤدي الى الرفع من الانتاج اكبر بوحدة واحدة ، يمكن توضيح تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي من خلال منحنى **IS-LM** في الشكل التالي.

الشكل رقم: 2 أثر زيادة الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

المطلب الثاني: محددات فعالية الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي:

يؤدي الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على مكونات الانتاج ، وهذا التاثير يكون نسبيا حسب مدى مرونة الجهاز الانتاجي والمقدرة الانتاجية للمجتمع في جانب العرض الكلي وكذا الطلب الفعال في جانب الطلب الكلي بالإضافة الى طريقة تمويل هذا الانفاق الحكومي.

1- المقدرة الانتاجية للمجتمع: يؤدي الانفاق الحكومي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الى زيادة القدرة الانتاجية للمجتمع، وفقا لما يترتب عليه من عوامل انتاجية والمتمثلة في اليد العاملة وراس المال والموارد الطبيعية والفن الانتاجي ، فهي تنمي عوامل الانتاج كميا ونوعيا فالنفقات العامة الاستثمارية تؤدي الى زيادة راس المال المجتمع وزيادة قدرته على الانتاج ، كما انها تساهم ايضا في زيادة القدرة الانتاجية للمجتمع بطريقة غ مباشرة مثل: الانفاق العام على الصحة، والتعليم والإعانات فيرتفع مستوى انتاجهم ، وعليه اذا كانت القدرة الانتاجية ضعيفة فان زيادة الانفاق الحكومي لا يؤثر على نمو الانتاج بدرجة كبيرة.

[1] احمد على البشاري ،السياسة الاقتصادية اليمنية –سياسة الانفاق العام دار الطرقجي ،اليمن 1990 ص 22-23 [1]

2- الطلب الكلي الفعال وفعالية سياسة الانفاق الحكومي: ان الانفاق الحكومي يشكل جزءا هاما من الطلب الكلي والذي يزداد مع زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومن هنا نستنتج ان الانفاق الحكومي يؤثر في قيمة الانتاج الكلي من خلال تاثيره على الطلب الكلي ونقصد هنا الطلب الكلي الفعال والذي يعني الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية المدعم او المصحوب بقوة شرائية.وبذلك يتوقف تأثير سياسة الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي على أمرين:

*اثر الانفاق الحكومي على الطلب الفعلي ، والذي يتوقف على حجم الانفاق ونوعيته وهذا مرتبط بالطلب الكلي.

*أثر الطلب الفعلي على الانتاج ، والذي يتوقف على مرونة الجهاز الانتاجي وهذا مرتبط بالعرض الكلي[1]

3- فعالية سياسة الإنفاق الحكومي حسب طرق تمويله:

يتحدد أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي بكيفية الحصول على هذه المبالغ المنفقة، فمثلا يختلف التأثير إذا ما كانت هذه النفقات ممولة من الضرائب أو عن طريق القروض الخارجية أو الإصدار النقدي وهناك عدة طرق للتمويل أهمها:

أ-التمويل المحلي للإنفاق الحكومي وفعالية سياسة الإنفاق الحكومي: يكون التمويل المحلي للإنفاق الحكومي عن طريق الرفع من الضرائب أو عن طريق الاقتراض المحلي في السوق النقدي والمالي ، أو عن طريق الإصدار النقدي من البنك المركزي وكل هذه الاشكال التمويلية تؤثر على فعالية سياسة الإنفاق الحكومي.فاذا كان عن طريق الرفع من الضرائب فان ذلك سيزيد من الضغط الضريبي مما يؤدي الى انخفاض الاستثمار و بالتالي انخفاض في قيمة الانتاج وهذا ما يحد فعالية الانفاق الحكومي التي تسعى للرفع من الانتاج، اما اذا كان عن طريق الاقتراض فيعتمد على قيمة الديون الداخلية للدولة فلا يجب ان تتعدى نسبة معينة من الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا ما يضعف من سياسة الانفاق الحكومي لمحدودية هذا التمويل ، اما اذا كان عن طريق الاصدار النقدي فيؤدي الى ارتفاع معدل التضخم وذلك بسبب الاصدار النقدي الزائد في النشاط الاقتصادي.

ب-التمويل الأجنبي للإنفاق الحكومي وفعالية سياسة الإنفاق الحكومي: في حالة عدم كفاية التمويل المحلي للموازنة العامة تلجا الحكومة الى الاعتماد على مصادر خارجية للتمويل، ويتمثل هذا النوع من التمويل في

[1] احمد علي البشاري ،مرجع سبق ذكره،ص24

"المنح"، "القروض الميسرة"، "القروض التجارية"، تكون المنح في شكل نقد أو مساعدات سلعية او معونة للمشاريع ، ورغم ان المنح لا تزيد من الدين الحكومي الا انها محدودة المبالغ ، اما القروض الميسرة التي تمنحها المنظمات النقدية فتمنح بأسعار فائدة منخفضة عن اسعار السوق ولفترات طويلة ، اما القروض التجارية فتتوقف على توفر البنوك على السيولة.[1]

ج–التمويل عن طريق الإيرادات النفطية وفعالية سياسة الإنفاق الحكومي:

تعتبر الإيرادات النفطية اهم ممول للنفقات العامة في الدول النفطية، وهذا ما يجعلها تتأثر بالأسعار العالية للنفط مما يهده استمرارية سياسة الانفاق الحكومي لهذه الدول ، والجدول التالي يبين نسبة مساهمة الجباية البترولية وبالتالي مساهمتها في سياسة الانفاق الحكومي

الجدول رقم: (01) نسبة مساهمة الجباية البترولية في الايرادات العامة لبعض الدول النفطية

البلد	2004	2005	2006	2007	المتوسط
المملكة العربية السعودية	72.5	78.57	82.05	82.25	78.84
الكويت	80.39	68.42	72.13	90.36	77.82
الامارات العربية المتحدة	73.83	75.01	76.72	70.33	73.97
الجزائر	66.62	73.56	74.56	73.53	72.06
ايران	59.21	48.18	44.03	36.78	47.05

المصدر: إحصائيات مجمعة من قاعدة بيانات صندوق النقد الدوليFMI

نلاحظ من الجدول اعلاه بان الجباية البترولية تمثل المورد الرئيسي للإيرادات العامة في معظم الدول النفطية حيث تعددت نسبتها فمثلا في الجزائر 70% وهذه النسبة تبين مستوى التأثير الكبير للمداخيل النفطية على

[1] وليد عبد الحميد العايب، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي ،دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية مكتبة حسين العصرية ،بيروت لبنان 2010 ص71

استقرار وتوازن الميزانية العامة في الجزائر مما يجعل سياسة الانفاق الحكومي اقل فعالية في تحفيز النمو الاقتصادي وذلك لتقلبات اسعار البترول.[1]

المطلب الثالث: سياسة الإنفاق العام وإشكالية اثر الإزاحة:

يمكن أن لا تحقق سياسة الانفاق العام أهدافها وخاصة هدف النمو الاقتصادي ، اذا كانت الزيادة في الإنفاق العام ستؤدي الى انخفاض في الإنفاق الخاص ، وخاصة الاستثماري منه ، وهذا ما يعرف بأثر المزاحمة (اثر الازاحة).

يقصد بأثر الازاحة إبعاد وإقصاء القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وذلك لان الزيادة في الانفاق العام G تؤدي الى انخفاض في الإنفاق الخاص الاستهلاكي C و الاستثماري I، وينخفض الإنفاق الخاص نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة و نتيجة زيادة الطلب على النقود.

-حسب النظرية الكينزية فان زيادة الإنفاق العام قصد تحفيز النمو الاقتصادي ستؤدي الى الحد من البطالة وارتفاع دخل المستهلكين وهذا ما ينتج عنه ارتفاع الطلب على النقود مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة ومن ثم انخفاض الاستثمار وهذا ما يعرف بأثر الإزاحة، اثر زيادة الإنفاق العام أزاحت الاستثمار الخاص.

يختلف اثر الازاحة حسب طرق تمويل هذا الانفاق فإذا كان التمويل عن طريق الضرائب فيكون اثر الازاحة معتبرا حيت يكون التاثير سلبي على القطاع الخاص من خلال ارتفاع معدلات الفائدة ومعدلات الضرائب وإذا كان التمويل عن طريق الدين العام بطرح سندات الخزينة يكون الاثر مضاعفا من خلال زيادة الطلب على النقود نتيجة زيادة القدرة الشرائية للأفراد و بالتالي ارتفاع معدل الفائدة مما يؤدي الى انخفاض الاستثمار اثر الازاحة الحقيقي و الاثر الثاني ينتج عن طريق طرح سندات الخزينة في السوق المالي مما يؤدي الى ارتفاع معدلات الفائدة وانخفاض الاستثمار اثر الازاحة المالي اما اذا كان التمويل عن طريق الاصدار النقدي فان زيادة الطلب على النقود يقابلها زيادة في عرض النقود وبذلك يزول اثر الازاحة

- مما سبق ، وجنا بأنه لتجنب اثر إزاحة الإنفاق العام للقطاع الخاص يجب تمويل الانفاق العام عن طريق اللجوء الى البنك المركزي للاقتراض منه لزيادة عرض النقد، رغم هذه الطريقة تتجنب أثر الازاحة مؤقتا ال انه طبقا

[1] اسامة عبد الرحمان، المورد الواحد و التوجه الانفاقي السائد ،مركز دراسات الوحدة دراسات الوحدة العربية، مصر ،2000، ص70

لفريدمان لن ننجح في الحفاظ على اسعار الفائدة عند مستويات منخفضة، حيث ستؤدي عرض النقد الى زيادة الانفاق الاستهلاكي و الاستثماري مما يؤدي الى زيادة الدخل.[1]

[1] وليد محمد العايب ،مرجع سابق ،ص 167

خلاصة الفصل

نستنتج من هذا الفصل ان الانفاق الحكومي اداة فعالة تستخدمها الدولة في تحقيق اهدافها الاقتصادية التي تسعى اليها و التي تعمل من خلالها على تحسين مؤشرات الاقتصاد و تحقيق الاستقرار الاقتصادي و معالجة الاختلالات الناتجة عن الدورة الاقتصادية. ويعتبر الانفاق الحكومي المحور الذي يستند عليه تحليل و تحديد الطلب الكلي في لاقتصاد بحيث اي زيادة في الانفاق العام ينتج عنها زيادة في الطلب الكلي ، فهو العامل الاكثر تأثيرا في تحديد اتجاهات الاقتصاد الوطني من خلال مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي الذي يعد هو الاخر من اهم مؤشرات قياس تطور النشاط الاقتصادي كما اظهرنا اهمية الانفاق العام كأحد مكونات الطلب الكلي بحيث اي زيادة في الانفاق العام ينتج عنها زيادة في الطلب الكلي وبالتالي التأثير على حجم الناتج المحلي.

الفصل الثاني:

دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي 2015/1990

تمهيد:

بعد التحليل النظري لأثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ودراسة العلاقة بين الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي سنحاول اسقاط هذا التحليل النظري على الاقتصاد الجزائري.

لذا سنتطرق في هذا الفصل الى القيام بالتحليل القياسي لهذه الظاهرة من خلال دراسة تحليلية و قياسية و تحديد العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية باستخدام الطرق القياسية و الاحصائية التي تعتبر وسيلة و اداة هامة في فهم الظاهرة الاقتصادية بالاعتماد على العلاقات السببية بين مختلف المتغيرات و في هذا السياق يتم اولا اظهار اثر برامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي بالإضافة الى دراسة استقرارية المتغيرات و العلاقة السببية التي تحدد تأثير الانفاق العام على النمو و صياغة النموذج وتقديره وأخيرا يتم تحليل نتائج تقدير النموذج القياسي خلال الفترة 2000-2014

ويهدف هذا الفصل التطبيقي الى القياس الكمي للعلاقة بين الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

لهذا قمنا بتقسيم الفصل الى ثلاث مباحث

المبحث الأول: اثر برامج الإنفاق الحكومي لدعم النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: تقديم متغيرات الدراسة و خصائصها.

المبحث الثالث: تحليل قياسي لأثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.

المبحث الاول: أثر برامج الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر:

ان برنامج الإنفاق الحكومي وبالخصوص الإنفاق الاستثماري ،تعتبر من أهم الأدوات المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الأكثر أهمية لدى الحكومات لتحقيق التوازن الاقتصادي والرفع من مستوى الرفاهية لدى أفراد المجتمع ،وسنحاول من خلال المبحث الأخير التعرض لذلك من خلال المطالب الموالية

المطلب الأول: اثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي (2000-2004):

يعتبر ارتفاع اسعار البترول ابتدءا من سنة 1999 السبب الرئيسي و الحافز على الشروع في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي ،بالإضافة الى الظروف الاقتصادية التي كانت سائدة تلك الفترة حيث كان معدل البطالة مرتفعا الى اقصى قيمة له (8،29%) وكذا معدلات نمو سالبة في انتاج قطاعات الفلاحة (-15،1%) و الصناعة (-57،1%) ،بالإضافة الى معدل تضخم منخفض(0.3 %) سنة 2000 و هو معدل مناسب لتطبيق سياسة انفاقية توسعية.حيث قامت الجزائر بتطبيق برنامج انفاقي خصص له 525 مليار د.ج أي ما يعادل 7 مليار دولار مخصصة للقطاع الإنتاجي والفلاحي أولا، وباقي القطاعات الإنتاجية الأخرى فهو برنامجا ضخما قياسيا باحتياطي سعر الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 المقدر ب 11.9 مليار دولار(**3**)

مضمونه: يمكن تناول مضمون برنامج الانعاش الاقتصادي من اختلال استعراض مختلف القطاعات المستفيدة من هذا البرنامج و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(1): هيكل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الوحدة: مليار د.ج

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسب
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.1	2.0	210.5	40.1%
تنمية محلية وبشرية	71.6	72.8	53.1	6.5	204.4	38.8%
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4%
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6%
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100%

المصدر: بودخدخ كريم أثر سياسة الانفاق الحكومي على النمو الإقتصادي (حالة الجزائر 2001-2009)رسالة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2009-2010،ص: 194

نلاحظ من الجدول ان قطاع الاشغال الكبرى و الهياكل القاعدية استفاد بنسبة اكبر(40.1%) ذلك كون هذا القطاع كان في حالة ركود و توقفت كل المشاريع الاستثمارية العمومية في مجال الاشغال الكبرى و البنى التحتية نتيجة سياسة التقشف التي كانت متبعة و لذلك ارتأت الدولة اعادة بعث هذه المشاريع لتوفير مناخ استثماري احسن ثم بعدها دعم قطاع التنمية المحلية و البشرية من خلال الاهتمام براس المال البشري بتوفير التعليم و الصحة و المراكز الثقافية وهذا مايؤكد حرص الدولة على تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي تهدف الى النمو الاقتصادي.

اثره على النمو: ان الهدف الرئيسي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي هو تحفيز النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات ،بالإضافة الى اهداف اخرى اجتماعية كتحسين المستوى المعيشي للسكان وتحليل معدلات النمو الاقتصادي في هذه الفترة سيعطي نظرة حول مدى تأثير هذا البرنامج على النمو الاقتصادي في المدى القصير و الجدول التالي يبين لنا تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة (2001-2004).

الجدول رقم (2): تطور معدلات النمو الاقتصادي الجزائري للفترة (2001-2004)

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الناتج الاجمالي الحقيقي	2.60	4.70	6.90	5.20
معدل نمو الناتج الحقيقي في قطاع المحروقات	1.6-	3.7	8.8	3.3
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خارج قطاع المحروقات	5.0	5.2	5.9	6.2

المصدر: بنك الجزائر،النشرة الاحصائية الثلاثية،مارس 2009 ص 15

من خلال الجدول نلاحظ تحسن كبير في مؤشر نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات الذي انتقل بدوره من 5% سنة 2001 الى 6.2% سنة 2004 ،اما معدل النمو الحقيقي كان في ارتفاع خلال الثلاث سنوات الاولى 2001-2002-2003 ويرد هذا الارتفاع بشكل اساسي للتحسن في معدلات النمو في قطاع المحروقات بين سنتي 2001-2003 ليعاود الانخفاض سنة 2004 بمعدل 3.3% وبالتالي انخفاض معدل النمو الاجمالي من 6.9% سنة 2003 الى 5.2% سنة 2004 ومنه فان انخفاض معدل النمو الاجمالي كان نتيجة انخفاض اسعار البترول وليس لانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات.

تبين من الجدول ان برنامج دعم الانعاش الاقتصادي قد حقق هدفه في جانب الرفع من معدل النمو الاقتصادي ،ولكن هذا التحليل غير كافي الا اذا تعرفنا على مختلف القطاعات و المؤشرات المساهمة في هذا النموالاقتصادي ولمعرفة ذلك نستعين بالجدول التالي الذي يوضح لنا تطورات معدلات النمو.

الجدول رقم: (3): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي خلال الفترة 2001-2004

الوحدة %

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	متوسط الفترة
المحروقات	1.6-	3.7	8.8	3.3	3.55
الفلاحة	13.2	1.3-	19.7	3.1	8.67
المناجم	2.8-	6.1	0.6	1.0-	0.72
الطاقة و المياه	5.0	4.3	6.6	5.8	5.42
صناعة مصنعة	1.0-	1.0-	3.5	1.3	0.05
صناعات القطاع الخاص	3.0	6.6	2.9	2.5	3.75
بناء و اشغال عمومية	2.8	8.2	5.5	8.0	6.12
خدمات خارج الادارة	3.8	5.3	4.2	7.7	5.25
خدمات الادارة العامة	2.0	3.0	4.5	4.0	3.37
حقوق و ضرائب على الواردات	4.8	16.7	2.3	10.2	8.5

المصدر: بودخدخ كريم" أثر سياسة الانفاق الحكومي على النمو الإقتصادي (حالة الجزائر 2001-2009)" مذكرة شهادة الماجستير في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2009-2010،ص: 195

نلاحظ من الجدول بان القطاع الفلاحي كان هو الاكبر بمتوسط 8.67% وهذا لايعني قوة هذا القطاع لان النمو غير مستدام حيث نلاحظ تذبذبه من سنة لاخرى ذلك لان قطاع الفلاحة في الجزائر يخضع للظروف

المناخية اكثر من خضوعه للسياسة المتبعة من طرف الدولة ثم ياتي قطاع الضرائب بمعدل 8.5% وهذا الرتفاع المعتبر دليل على ارتفاع حجم الواردات في الجزائر خلال هذه الفترة ،هذا مايدل على ان مبالغ البرنامج وجهت للاستيراد ثم تاتي باقي القطاعات التابعة لتمويل الميزانية العامة للدولة اما قطاع الصناعات فنلاحظه بمعدل متواضع جدا.

المطلب االثاني: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي (2005-2009)

استكمالا لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي اقرت الدولة برنامج اخر سمي بالبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 حيث خصص له مبلغا ضخما يعادل 8 اضعاف البرنامج الاول و قدر النبلغ بـ: 4202.7 مليار د.ج اي ما يقارب 55 مليار دولار وخصص هذا المبلغ على اثر تحسن احتياطي الصرف من العملة الصعبة نتيجة استمرار ارتفاع اسعار البترول.

مضمونه: لقد وجه في معظمة الى التنمية المحلية و القطاعات الواعدة و الاسترتيجية كقطاع البناء و الاشغال العمومية و كذلك تحسين الظروف المعيشية للسكان بالإضافة الى برنامج تطوير و تحديث التكنولوجيات الجديدة للاتصال و الجدول التالي يبين لنا اهم المجالات المستفيدة من هذا البرنامج.

الجدول رقم (4): المجالات المستفيدة من البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

القطاعات	المبالغ	النسبة
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5%
برنامج تطوير المنشات الأساسية	1703.1	40.5%
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8%
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8%
برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	1.1%
المجموع	4202.7	100%

المصدر: بودخدخ كريم مرجع سبق ذكره ص215

من خلال الجدول نلاحظ بأن 45.41% من مجموع البرنامج خصصت لتحسين ظروف معيشة السكان كما خصص لبرنامج تطوير المنشآت الاساسية 40.52% من مجموع البرنامج الملاحظ بان البرنامج التكميلي لدعم النمو لا يختلف في محتواه عن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي حيث كلا البرنامجين اعطوا الاولوية الى قطاع المنشآت الاساسية وكذا راس المال البشري وهذين القطاعين مهمين جدا في تحفيز النمو الاقتصادي طويل الاجل.

اثره على النمو الاقتصادي:

لمعرفة مدى تأثير هذا البرنامج على النمو الاقتصادي نقوم بدراسة تطورات معدل النمو الاقتصادي ،في الجزائر خلال هذه الفترة بشكل عام معدل النمو الحقيقي الاجمالي و الجدول التالي يبين لنا تطور مؤشر معدلات النمو الحقيقي.

الجدول رقم: (5) تطور معدلات النموالاقتصادي للفترة (2005-2009)

السنوات / المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	5.1	2.0	3.0	2.4	1.4
معدل نمو الناتج الحقيقي في قطاع المحروقات	5.8	2.5-	0.9-	2.3-	7.8-
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خارج قطاع المحروقات	4.7	5.6	6.3	6.1	5.2

المصدر: بنك الجزائر ،النشرة الاحصائية الثلاثية ص 25

يوضح لنا الجدول اعلاه ،بان معدل النمو الحقيقي للاقتصاد الجزائري انخفض بشكل ملحوظ من 5.1% سنة 2005 الى 1.4% سنة 2009، و هذا نتيجة معدلات نمو الناتج المحلي السالبة في قطاع المحروقات ،حيث كان هذا المعدل سالب و لمدة اربعة سنوات على التوالي من (2006-2009) ورغم معدلات النمو المعتبر في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خارج قطاع المحروقات الا ان هذا لم يؤدي الى تحسن ملحوظ في معدل النمو الاقتصادي الكلي و ذلك لان قطاع المحروقات يمثل المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري.

ان معدلات النمو المعتبرة المسجلة خارج قطاع المحروقات تقودنا الى طرح السؤال التالي: هل هناك تحسن حقيقي في مختلف القطاعات خارج المحروقات ام هذا النمو ظرفي ناتج عن سياسات الدعم فقط للاجابة على السؤال نستعين بالجدول التالي

الجدول رقم(6): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي خلال الفترة 2005-2009

الوحدة %

القطاعات / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	متوسط الفترة
المحروقات	5.8	2.5-	0.9-	2.3-	7.8-	1.54-
الفلاحة	1.9	4.9	5.0	5.3-	21.4	5.58
المناجم	12.9	15.1	8.0	9.8	3.4	9.84
الطاقة و المياه	9.5	3.4	6.0	7.9	7.2	6.8
صناعة مصنعة	4.5-	2.2-	3.9-	1.9	1.6	1.42-
صناعات القطاع الخاص	1.7	2.1	3.2	/	/	2.33
بناء و اشغال عمومية	7.1	11.6	9.8	9.8	8.2	9.3
خدمات خارج الادارة	6.0	6.5	6.8	7.8	8.2	7.06
خدمات الادارة العامة	3.0	3.1	6.5	8.4	5.5	5.3
حقوق و ضرائب على الواردات	5.9	2.7	5.5	7.7	7.0	5.76

نلاحظ من الجدول اعلاه ان قطاع المحروقات حقق معدلات نمو سالبة خلال الفترة 2006-2009 اما معدلات النمو خارج هذا القطاع فكانت مقبولة الا انها تركزت في القطاعات العمومية الممولة من طرف الدولة

كقطاع المناجم، البناء، الطاقة، المياه، قطاع الخدمات العامة حقوق وضرائب على الواردات وخدمات خارج الادارة العامة وكان متوسط معدلة 7.06% ،اما القطاعات الانتاجية كقطاع الفلاحة و قطاع الصناعة هشان جدا فالنمو في قطاع الفلاحة غير مستمر فهو يخضع للظروف المناخية حيث لا يزال بدائيا نوعا ما ،فنجده بمعدل سالب سنة 2008 (-5.3%) ليتحول الى معدل موجب سنة 2009(21.4%).

كنتيجة من هذا التحليل ،يمكن القول بان البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)كانت له اثار ايجابية في دعم النمو ،الا ان هذا الاثر لم يمس بشكل كبير القطاعات الانتاجية الرئيسية كالصناعة و الفلاحة بل مس القطاعات التابعة مباشرة للدولة و التي نموها مرهون بمدى حجم النفقات عليها وهذا مايجعل معدل النمو الاقتصادي في الجزائر متذبذب و غبر مستديم.

المطلب الثالث:برنامج التنمية الخماسي 2010– 2014:

جاء برنامج التنمية الخماسي في اطار مواصلة المشاريع التي سبق اقرارها و تنفيذها في البرنامجين السابقين، حيث خصص لهذا البرنامج غلافا ماليا ضخما و المقدر ب286 مليار دولار ،و الذي من شانه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات لدعم التنمية الاقتصادية.

ولقد شمل هذا البرنامج تحقيقي مايلي

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 9700 مليار د.ج اي مايعادل 130 مليار دولار

- اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار د.ج اي ما يعادل 156 مليار دولار

مضمون البرنامج الخماسي 2010-2014:

الجدول رقم (7): توزيع اعتمادات البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

القطـــاعات	المبلغ	النسبة %
التنمية البشرية	10122	49.59
المنشات القاعدية	6448	31.59
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.16
التنمية الاقتصادية	1566	7.67
مكافحة البطالة	360	1.76
البحث العلمي و التكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.22
المجموع	20412	100

المصدر: من اعداد الطالبتين ،من بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010،المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014

نلاحظ من الجدول ومن خلال توزيع الاعتمادات لهذا البرنامج بأنه اولى اهمية كبيرة للتنمية البشرية حيث خصص لها تقريبا نصف قيمى البرنامج ،وذلك استكمالا لما حققته الجزائر في مجال التنمية البشرية باعتبارها الركيزة الرئيسية للتنمية وإحداث نمو اقتصادي مستديم كما اعطى هذا البرنامج لقطاع المنشات الاساسية اهمية كذلك حيث قدرت نسبة الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع ب 31.59% وهذا لتحسين البنى التحتية حتى تكون مواتية لتشجيع الاستثمارات و تحفيز النمو.

نتيجة تطبيق البرنامج الخماسي 1010-1014 نجد ان معدل النمو الاقتصادي في ارتفاع نسبي و متقارب الا ان هذا الاخير كان له اثر على القطاعات و المؤشرات الاقتصادية و التي نوضحها فيما يلي:

الجدول رقم (8): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي خلال الفترة 2010-2013

الوحدة: مليار د.ج

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2013
المحروقات	4180.4	5242.1	5536.4	4968
الفلاحة	1015.3	1183.2	1421.7	1627.8
الصناعة	617.4	663.8	728.6	765.4
بناء و أشغال عمومية	1257.4	1333.3	1491.2	1620.2
قطاعات اخرى	7063.5	8429.5	9501.6	10365.3

المصدر: البنك المركزي الجزائري ،التقارير السنوية للمؤشرات المالية والنقدية للجزائر ،2014،ص 26

نلاحظ من الجدول ان مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي في تزايد من 2010 الى 2012 ليصل الى 55364 مليار د.ج و هذا بسبب الارتفاع في اسعار البترول وعند انخفاضه سنة 2013 تراجع بذلك ليصل الى 49680. كذلك مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الاجمالي في تزايد نتيجة تحسن المناخ اضافة الى زيادة الدعم الفلاحي

ارتفاع قيمة مساهمة قطاع الصناعة خلال سنوات البرنامج ليصل الى 765.4 مليار د.ج الا ان قيمته ضعيفة مقارنة بباقي القطاعات وهذا راجع لعدم اهتمام الدولة بهذا القطاع كما يعتبر قطاع الاشغال العمومية من اهم القطاعات المستفيدة من المخصصات المالية التي طرحها البرنامج الخماسي 2010-2014 حيث انتقلت قيمة مساهمته في الناتج المحلي الخام من 1257.4 مليار د.ج لتصل الى 1620.2مليار د.ج اما فيما يخص باقي القطاعات نجد كذلك انها في تزايد مستمر.

المطلب الرابع: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

الشكل التالي يوضح تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال للفترة 1990- 2014

الشكل رقم (02) تطور بعض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990- 2014

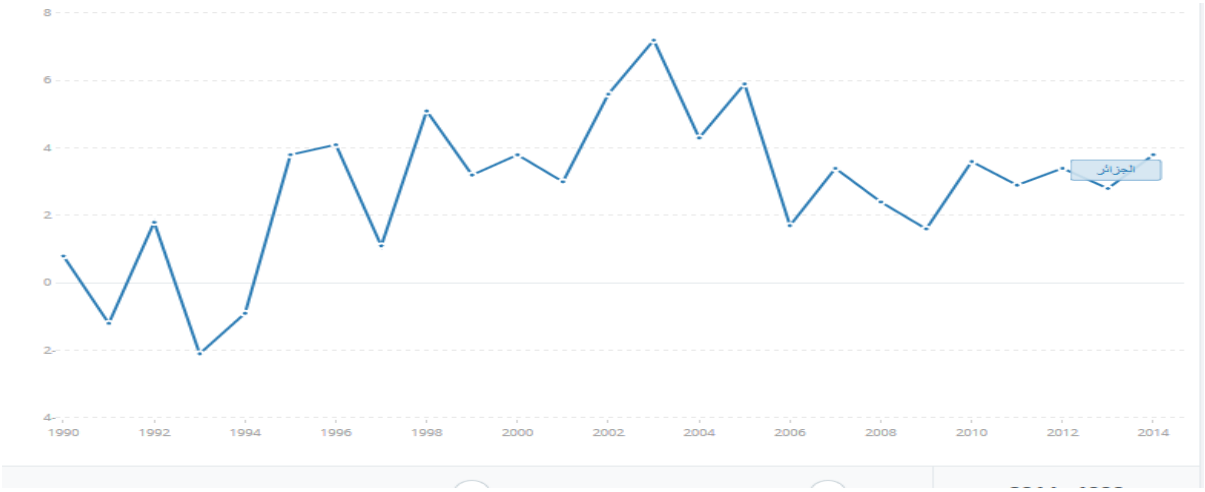

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من الشكل نلاحظ ان معدلات النمو الاقتصادي في الجزائرخلال الفترة 1990-2000 متذبذبة من سنة لاخرى حيث عرف معدلات صعيفة خلال جدا مع بداية التسعينات (1990-1994) لتعرف اقصاها سنة 1992 بمعدل نمو 1.8% وذلك تاثرا بانخفاض اسعار البترول سنة 1986 ناتج عن المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق ولقد شهدت الفترة 1995-2000 معدل نمو اقتصادي متواضع لم يتجاوز في المتوسط 3.2% نتيجة تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي المبرمة مع صندوق النقد الدولي (برامج تقشفية للسياسة المالية) في حين عرف معدلات احسن منذ سنة 2001 اين بلغ 2.6% ليسجل اقصى معدل له سنة 2003 نتيجة البرامج الانفاقية الضخمة من طرف الحكومة من خلال برامج دعم النمو و الانعاش الاقتصادي ومتزامنا مع تحسن معدل نمو قطاع المحروقات اين بلغت معدل 8.8 و الذي يفسر بالارتفاع الملحوظ لأسعار النفط.

المبحث الثاني: تقديم متغيرات الدراسة و خصائصها.

ان اجراء اية معالجة قياسية يستوجب ضمان استقرار المتغيرات المدروسة من خلال هذه المرحلة نستعين بدراسة الاستقرارية بالاعتماد على مجموعة من الاختبارات الخاصة بذلك و برنامج Eviews خلال فترة الدراسة من 1990 الى 2015 في الجزائر.

من اجل معرفة أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من1990 – 2015 يتم ذلك من خلال عدة مطالب حيث نتناول في المطلب الأول منهجية الدراسة والنموذج القياسي المستخدم.

المطلب الاول: منهجية الدراسة والنموذج القياسي المستخدم

1: تحديد متغيرات الدراسة:

يمكن تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة على النحو التالي:

- **المتغير التابع:** النمو الاقتصادي وهو المتغير المراد تفسير سلوكه ويرمز له بالرمز **GDP**،وهو معدل النمو السنوي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقاسا بالدولار الأمريكي.

- **المتغير المستقل:** وهي المتغيرات التي لها القدرة عل تفسير المتغير التابع أي التأثير عليه من خلال طبيعة العلاقة بينهم وتتمثل المتغيرات المستقلة في النموذج القياسي المستخدم في: الانفاق الحكومي **G**

2: تحديد الشكل الرياضي:

$$GDP=F(G)$$

حيث:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي

G: الانفاق الحكومي المستخدم

3: اختبار العينة المستخدمة في الدراسة:

تتمثل العينة المستخدمة في دولة الجزائر ،ولتطبيق نموذج بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة 1990-2015

الشكل رقم (03): منحنى يبين العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

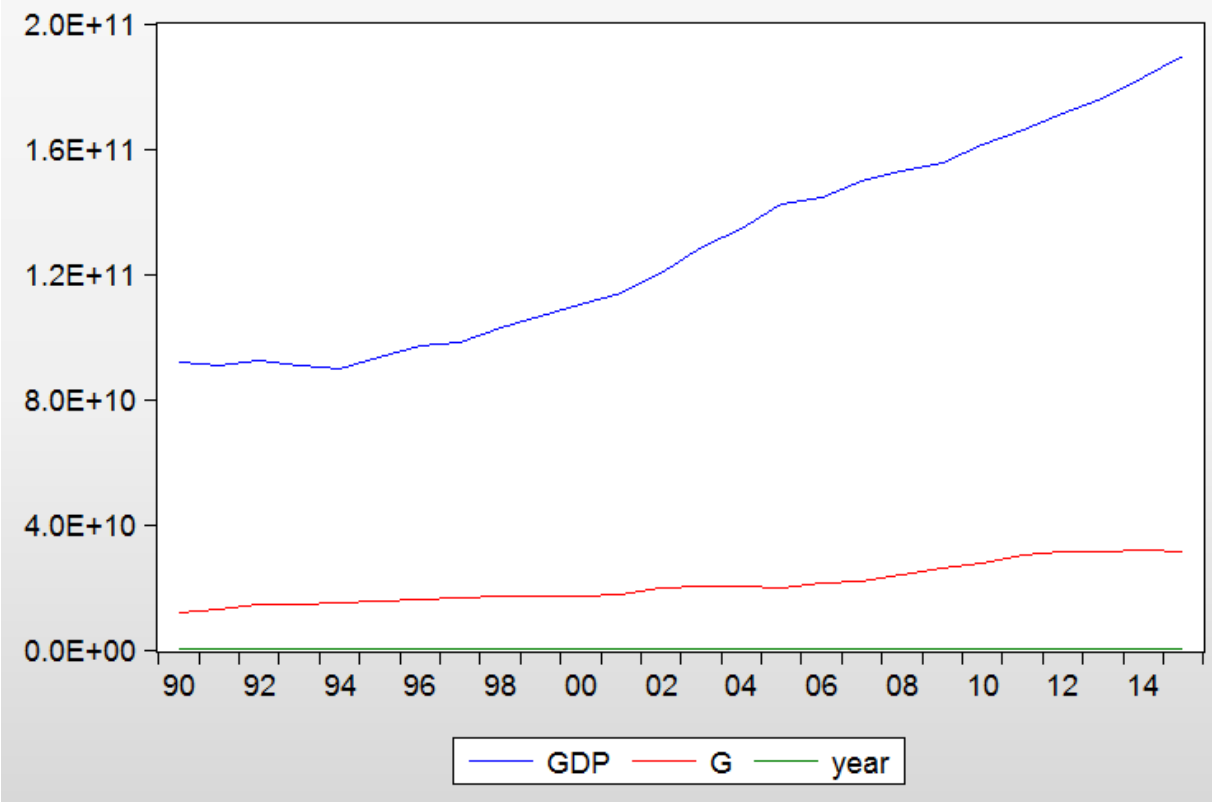

المصدر: من إعدادالطالبتان بالاعتماد على مخرجاتEviews9 .

نلاحظ من خلال المنحنى البياني أن النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي يتوافقان وأن العلاقة بينهما موجبة فيلاحظ تباين في درجة التأثير ،فنجد درجة التأثير كبيرة ويرجع ذلك الى الاستقرار الأمني وهي نقطة اساسية لما تمر به أغلب الدول ،والاستقرار الاقتصادي المتعلق بمعدلات النمو ،نسبة الى التضخم....الى غير ذلك. بالإضافة الى الحوافز المقدمة ،الاستقرار السياسي.....الخ، وتتقارب درجة التأثير وقلة حجمها ف الجزائر، وتعقد الاجراءات المطبقة من طرف الحكومة، بالإضافة الى عدم توافر البيئة القانونية التي تستند عملية الانفاق الحكومي.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي والارتباط بين المتغيرات

1: التحليل الوصفي للمتغيرات

لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية على المتغيرات التفسيرية الممثلة في نموذج الدراسة والعينة درست في الجزائر خلال الفترة من1990-2015،من خلال التحليل الوصفي للمتغيرات التالية:

يبين الجدول رقم (2-) بعض الخصائص الاحصائية لمتغيرات النموذج ويلاحظ أن الانحراف كبير في جل المتغيرات المدروسة، وفي ذلك إشارة واضحة الى تشتت قيم الظاهرة ،لاسيما بالنسبة لمتغير Gوبتفحص إحصائية Jarque-Bera والاحتمالات المقابلة لها يمكن القول أن الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي تبع قانون التوزيع الطبيعي لأن احتمالها يعادل 0 وأقل من 5% وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن توزيع القيم لا يخضع للتوزيع الطبيعي وهو ما يمكن التحقق منه بقراءة معامل الالتواء والتفلطح.

كما نلاحظ ايضا من خلال الجدول أن أعلى قيمة لمعدل النمو الاقتصادي GDP قدرت ب 1.90% وسجلنا قيمة عظمى للسلسلة G حيث سجلت قيمتها ب 8.98%.

2: الارتباط بين المتغيرات

يسمح فحص جدول الارتباط بين المتغيرات بتحديد أزواج الارتباط الممكنة بين هذه المتغيرات، ويتم حسابها عن طريق استخدام التحليل القياسي 9Eviews، وكل العمليات المتعلقة بالتقدير الآتية:

من جدول الارتباط بين المتغيرات نلاحظ أن هناك علاقة ايجابية (طردية) وقوية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، فنجد معامل الارتباط بين GDP وG يساوي 0.96 هذا يعني الارتباط طردي بين متوسط النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

نتطرق في هذا المبحث الى تقدير نموذج الدراسة باستخدام نموذج الانحدار البسيط

المطلب الأول: تقدير النموذج باستخدام نموذج الانحدار البسيط

التحليل الإحصائي: تظهر النتائج في الجداول السابقة، أن نموذج الانحدار الخطي البسيط مقبولا إحصائيا حيث تشير النتائج إلى أن كل منا لثابت والانفاق الحكومي في النموذجين معنويين، فالاحتماليتان أقل من 5%، كما أن اختبار فيشر معنوي، حيث تشير إحصائية فيشر F=0.37 واحتماليته تساوي 0.00 وهي أقل من 5%، ما يعني أن نموذج الانحدار الخطي البسيط مقبول بشكل عام، كما أن معامل التحديد يساوي 93.0 ، أي نسبة تفسير عالية للنموذج. بالإضافة الى ذلك الثابت C=2.44ومعامل الانفاق .5=bط00 ومنه تكون معادلة النموذج كالتالي:

$$GDPt=2.44+4.7Gt+Ut$$

ومنه نستنتج ان العلاقة طردية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ،حيث اذا زاد الانفاق الحكومي ب1مليار$ يزداد الناتج المحلي ب 5.00مليار$

التحليل الإقتصادي: يتضح من النموذج المتوصل إليه أن الانفاق الحكومي له أثر طردي على النمو الإقتصادي في هذه الجزائر حيث أن نسبة 1% تغير في الانفاق الحكومي تؤدي إلى تغير طردي في معدل النمو الإقتصادي بنسبة 1,52%

المطلب الثاني: الدراسة التجريبية ومناقشة النتائج

1: اختبار طبيعية البواقي في النموذج

يتم اختبار التوزيع الطبيعي باستعمال اختبار جاك بيرا واختبار الفرضيات التالية:

الفرضية1: H0موزعة توزيع طبيعي.

الفرضية1: H1غير موزعة توزيع طبيعي.

من خلال هذا الاختبار نلاحظ ان البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا حيث نجد Prob=0.26 أي اكبر من 0.05 إذن ونقبل الفرضية H0 ونرفض الفرضية H1 القائلة بان البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

2: اختبار عدم تجانس البواقي

للتحقق من وجود او عدم وجود ارتباط ذاتي نستخدم احصائية Breusch-Godfrey للكشف عن الارتباط الذاتي للبواقي ،حيث يتم اختبار طبيعة الارتباط الذاتي للبواقي من خلال الفرضيات التالية:

الفرضية الصفرية H0: عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين

الفرضية البديلة H1: وجود مشكلة عدم تجانس التباين

من خلال النتائج نجد احصائبة prob=0.0000015 اقل من 0.05 ومنه نرفض الفرضية H0 اي وجود مشكل عدم التجانس عند مستوى معنوية 5% ونقبل الفرضية القائلة عدم وجود مشكل التجانس في التباين.

3: اختبار استقرارية البواقي

الفرضيات:

H0: عدم استقرارية البواقي

H1: استقرارية البواقي

الجدول (أنظر الملحق 01) **اختبار استقرارية البواقي**

فمن خلال هذا التقدير نجد prob=f=0.77 أي اكبر من 0.05 ومنه نستنتج أن النموذج أن البواقي لا نفس التباينات أي أن النموذج لا يعاني من مشكل عدم التجانس.

في الحالة التي يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين نجد التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS.

المطلب الثالث: اختبارات الاستقرارية

الهدف من اختبارات الاستقرارية هو معرفة نوع السلسلة TS أم DS أي أن سبب عدم الاستقرارية يرجع لكون السلسة تنحدر عبر الزمنTS أم تنحدر على قيمها السابقة DS

كما هو موضح في هذا المخطط

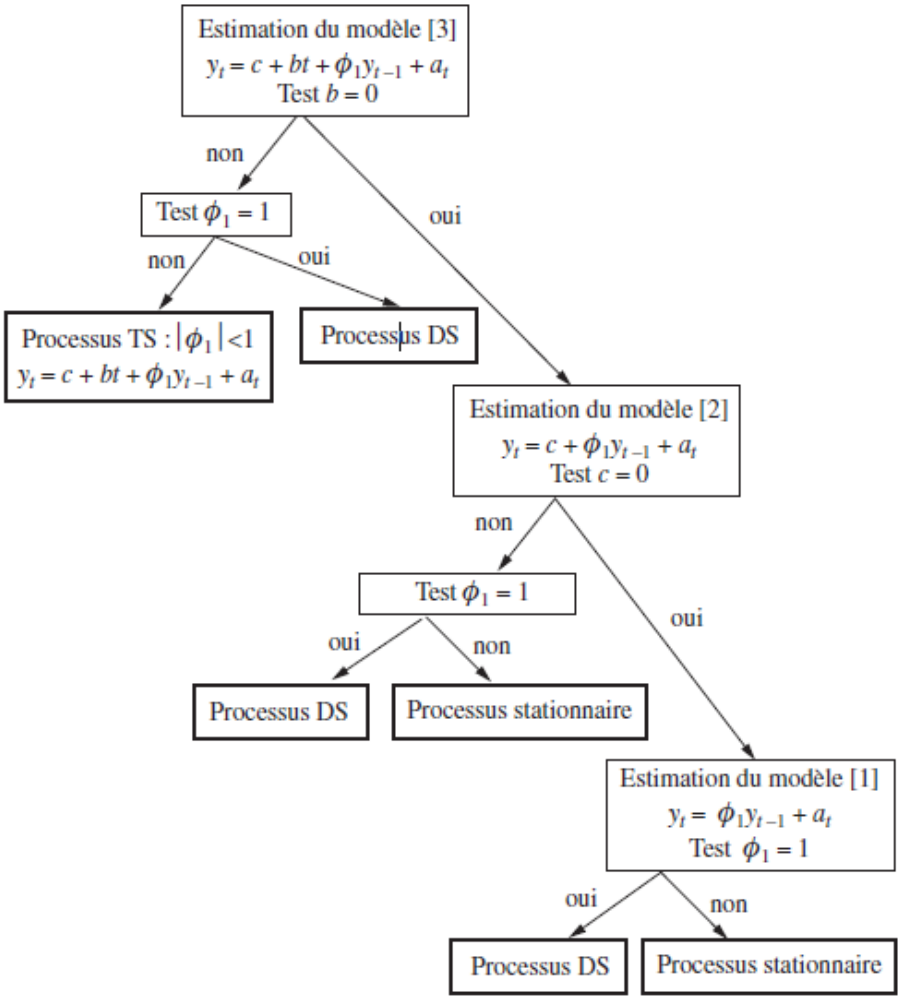

Schéma 1 – Stratégie simplifiée des tests de racine unitaire

1: دراسة استقرارية سلسلة الناتج الداخلي الخام GDP

يتم اختبار إستقرارية السلسلة الزمنية باستعمال اختبار ديكي فولر الموسع باختبار الفرضيتين:

H0: السلسلة غير مستقرة

H1: السلسلة مستقرة

الجدول رقم (9): اختبار الاستقرارية بالنسبة لـGDP

البيان		القيمة المحسوبة	القيمة المجدولةعند5%	prob
في المستوى	الثابت والقاطع	9.03	-1.95	0.0000
	الثابت	-3.27	-3.60	0.0035
	بدون ثابت بدون قاطع	3.20	-2.98	0.0400
في الفرق الاول	الثابت والقاطع الثابت	-0.029	-1.95	0.9767
	بدون ثابت بدون قاطع	-3.75	-3.61	0.0012
	الثابت والقاطع	-2.94	2.99	0.0075
في الفرق الثاني	الثابت والقاطع	-8.37	-2.99	0.0000
	الثابت	-8.16	-3.62	0.0000
	بدون ثابت بدون قاطع	-8.38	-1.95	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات Eviews8

*من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الجدولية في المستوى تساوي9.03 والقيمة الجدولية1.95 بالقيمة المطلقة اذن ان القيمة المحسوبة اكبر من الجدولية ومنه نرفض نقبل فرضية العدم عند مستوى معنوية 5% و prob=0.000ومنه السلسلة غير مستقرة في المستوى في النموذج الاول ونفس الشئ بالنسبة للنموذج الثاني

القيمة المحسوبة=3.27 والقيمة الجدولية عند 5%=3.60-وprob=0.0035 أي القيمة المحسوبة اكبر من الجدولية ومنه السلسلة غير مستقرة في مستواها بالنسبة للنموذج الثاني ومن سنمر الى اختبار الاستقرارية للفرق الأول.

*في الفرق الاول في النموذج الأول أن القيمة المحسوب تساوي0.029 والمجدولة تساوي1.95 أي المجدولة اكبر من المحسوبة ومنه أن السلسلة غير مستقرة في النموذج الأول ،أما بالنسبة للنموذج الثاني نجد القيمة المحسوبة = 3.75 والجدولية عند 5% تساوي3.61 وprob=0.0012 ومنه السلسلة غير مستقرة في النموذج الثاني نفس الشئ بالنسبة للنموذج الثالث وبالتالي ستنر الى الفرق الثاني فنجد.

*في الفرق الثاني نجد القيمة المحسوبة تساوي8.37- والجدولية تساوي 2.99 أي المحسوبة اكبر من الجدولية ومنه نقبل الفرضية البديلة H1 عند مستوى معنية 5% وبالتالي السلسلة GDP مستقرة في الفرق الثاني بالنسبة للنماذج الثلاث حسب ما هو موضح في الجدول رقم والملحق رقم بالاعتماد على Eviews9.

-اختبار الاستقرارية بالنسبة للانفاق الحكومي G:

الجدول رقم (10): اختبار الاستقرارية بالنسبة للانفاق الحكومي G

البيان		القيمة المحسوبة	القيمة المجدولةعند5%	prob
في المستوى	الثابت والقاطع	4.59	-1.95	0.001
	الثابت	-1.94	-3.61	0.066
	بدون ثابت بدون قاطع	0.36	-2.98	0.716
في الفرق الاول	الثابت والقاطع	-3.09	-2.99	0.0053
	بدون ثابت بدون قاطع	-3.06	-3.61	0.0058
	الثابت والقاطع	-2.26	-1.95	0.033
في الفرق الثاني	الثابت والقاطع	-6.97	-2.99	0.000
	الثابت	-6.82	-3.62	0.000
	بدون ثابت بدون قاطع	-7.096	-1.95	0.000

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات Eviews8

من خلال الجدول يتضح بان القيمة الاحتمالية المحسوبة اكبر من 5% ، و ذلك في المستوى وعليه نقبل H0 اي ان سلسلة الانفاق الحكومي غير مستقرة ، و عليه نقوم باجراء الفروقات من الدرجة الاولى حيث نلاحظ ان القيمة الاحتمالية المحسوبة Prob=0.00 اكبر من الجدولية عند 5% ، وعليه نقبل H0 ونرفض

الفرضية البديلة اي ان السلسلة أيضا غير مستقرة في الفرق الاول ،وعليه سنمر أي اجراء الفرق الثاني حيث نجد القيمة المحسوبة تساوي مثلا في النموذج الاول اي الثابت والقاطع 6.97 والقيمة الجدولية تساوي3.61- ومن القيمة المحسوبة اكبر من الجدولية وبالتالي السلسلة مستقرة في النموذج الثاني ونفس الشئ في النموذج الثالث وبما ان السلسلة مستقرة في النماذج الثلاث اذن نقبل الفرضية البديلة بان السلسلة مستقرة.

المطلب الرابع: اختبار التكامل المشترك:

بعد إجراء اختبارات الاستقرارية التي آلت الى استقرار المتغيرات في ،فذلك يقودنا إلى الخطوة الثانية وهي التحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرين،أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي والإنفاق الحكومي للفترة (1990-2015) وذلك باستخدام Johansen

من خلال الجدول نلاحظ أن إحتمال إختبارالتكامل أقل من 5% وعليه ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة، بمعنى وجود تكامل مشترك بين متغيري الدراسة مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل لأثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.

1: تحديد درجة التأخير المثلى:

لتحديد درجة التأخيرالمثلى في النموذج المدروس يتعين علينا تحليل نتائج الجدول نتائج تحديد درجة التأخير المثلى lag

يشير الجدول رقم (2) ان الفجوة 01 للمعايير المتبعة هي (HP,AIC,FPE,LR,SC)عند الفجوة ومجموع المعايير 4 ومنه درجة التأخير تساوي1

2: تقدير نموذج Johanse

جدول (أنظر ملحق رقم 02): نتائج تقدير نموذجJohansen

الجدول (أنظر ملحق رقم 03): اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

من خلل الجدول نلاحظ بالنسبة لNONE ان القيمة المحسوبة تساوي 5.42 والقيمة الجدولية عند 0.05 هي 14.26 وفق خط الاتجاه ومنه القيمة المحسوبة اقل من القيمة الجدولية ومنه نرفض الفرضيةH0ونقبل الفرضية البديلة.وهذا يعني لايوجد تكامل بين المتغيرين GDP وG.

اما بالنسبة At most 1 القيمة المحسوبة تساوي 2.67والقيمة الجدولية 3.84 اي القيمة الجدولية اكبر من القيمة المحسوبة وبدرجة تاخير 1 وما يعزز النتيجة احتمال0.68و0.10اكبر من0.05 اي لايوجد تكامل بين المتغيرين.

الفرضيات	إحصائية الأثر		
	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة	قيمة احتمالية
NONE	8.10	15.49	0.45
AT most1	2.67	3.84	0.10

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

نلاحظ أن القيمة المحسوبة 8.10 وهي أقل من من القيمة المجدولة عند مستوى دلالة 5%،وبالتالي يتم قبول الفرضية H0 التي تنص على عدم وجود تكامل بين المتغيرين ،أي انه لاتوجد علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

3- تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ بين المتغيريين: ECM)

من شروط نموذج تصحيح الخطأ:

ا- ان تكون السلسلة مستقرة في الفرق الأول.

ب- اذا كانت كل عناصر المصفوفة a تساوي الصفر (r=0) ، نستطيع ان نقول انه ليس هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ،لا يمكن تشكيل نموذج تصحيح الخطأ.

خلاصة الفصل:

نستنتج من هذا الفصل ان الانفاق الحكومي اداة فعالة تستخدمها الدولة في تحقيق اهدافها الاقتصادية التي تسعى اليها و التي تعمل من خلالها على تحسين مؤشرات الاقتصاد و تحقيق الاستقرار الاقتصادي و معالجة الاختلالات الناتجة عن الدورة الاقتصادية. ويعتبر الانفاق الحكومي المحور الذي يستند عليه تحليل و تحديد الطلب الكلي في لاقتصاد بحيث اي زيادة في الانفاق العام ينتج عنها زيادة في الطلب الكلي ،فهو العامل الاكثر تأثيرا في تحديد اتجاهات الاقتصاد الوطني من خلال مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي الذي يعد هو الاخر من اهم مؤشرات قياس تطور النشاط الاقتصادي كما اظهرنا اهمية الانفاق العام كأحد مكونات الطلب الكلي بحيث اي زيادة في الانفاق العام ينتج عنها زيادة في الطلب الكلي وبالتالي التأثير عللى حجم الناتج المحلي.

خاتمة

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها ،نجد ان القياس الاقتصادي من بين اهم الاساليب التي تمكننا من صياغة النماذج الاقتصادية وتقديرها وكما يسمح لنا منهج القياس الاقتصادي من اختبار هذه النماذج احصائيا واقتصاديا للحصول على النموذج الامثل باستعمال برنامج Eviews.

-اختبرت هذه الدراسة طبيعة اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015،حيث تم التطرق للاطار النظري بإيجاز ومن ثم استنباط اشكالية البحث التي تعود اساسا الى اختلاف النظريات ووجهات نظر الباحثين الاقتصاديين في هذا المجال، وتقديم عرض وجيز عن تطور كل من الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي متمثلا في نمو الناتج الاجمالي للاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة من اجل تحليل ووصف البيانات. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمعرفة الخصائص الاحصائية لمتغيرات الدراسة. ومن ثم تطبيق اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات لنصل في الاخير الى تحديد طبيعة الاثر بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار البسيط والاستقرارية ،وتتلخص أهم نتائج الدراسة في:

أ-بينت الدراسة بان السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة غير مستقرة عند الفرق الاول حسب اختبار ديكي –فولر الموسع واصبحت مستقرة في الفرق الثاني ،وبالتالي هي متكاملة من الدرجة الاولى مما سمح باجراء اختبار التكامل المشترك فيما بينها.

ب-أوضحت نتائج اختبار التكامل المشترك ان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات عند مستوى معنوية 5%مما لا يسمح بتقدير متجه تصحيح الخطأ ECM لاختبار السببية.

هذه الدراسة التجريبية تعد من الدراسات التي تدعم الطرح الكينزي الذي مفاده أن الانفاق الحكومي هو الذي يسبب النمو الاقتصادي وتنفي فرضية قانون واجنر لتزايد النفقات نتيجة تزايد معدلات النمو الاقتصادي فالإنفاق الحكومي في الجزائر يعد من أهم مكونات الناتج المحلي الاجمالي والمساهم الأكبر في عملية النمو الاقتصادي، وعليه توصي هذه الدراسة بزيادة الانفاق الحكومي الفاعل على الأنشطة التي تحفز النمو الاقتصادي كالإنفاق.

ان تذبذب وتدني مستويات النمو الاقتصادي تدل على هشاشة الاقتصاد الوطني وعدم الثقة فيه مما يسمح بتراجع الاستثمار المحلي الخاص لذا يجب العمل على إشراك القطاع الخاص في العملية التنموية لما له من

أهمية كبيرة في تعزيز عملية النمو الاقتصادي وزيادة العمل، كما توصي الدراسة من خلال نتائجها المعتبرة إلى ضرورة البحث والتقصي في هذا المجال.

اختبار الفرضيات:

– تأثير الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر محدود كونه لا يمس القطاعات المنتجة كالفلاحة والصناعة في حين يمثل قطاع المحروقات المساهم الأكبر في تحسن معدلات النمو الاقتصادي وهو قطاع غير متحكم فيه بسبب عدم استقرار أسعار النفط

– ارتفاع حجم النفقات العامة يؤثر إيجابا على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

– وجود علاقة طردية ذات معنوية إحصائية للنمو الاقتصادي على التوسع في سياسة الإنفاق الحكومي.

الإقتراحات والتوصيات:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها، وبعد تحليل مختلف العناصر المركبة للدراسة، سوف نتطرق إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات، على النحو التالي:

- ترشيد الإنفاق العام.
- العمل على الاستفادة من الخبرات والتجارب الأجنبية في مجال إدارة المال بما يحقق أهم الأهداف الاقتصادية والإجتماعية، وفق آليات ذات فعالية عالية.
- الاقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يعتمد على نسبة كبيرة من قطاع المحروقات.
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتح مجالات توسعها، بحكم أنها تمثل النواة الرئيسية للجهاز الإنتاجي المحلي.
- لا بد من البحث على مصادر أخرى للدخل وتركيز المزيد من الاهتمام على القطاع الصناعي والزراعي.

آفاق الدراسة:

بعد جملة النتائج المتوصل اليها و التوصيات المقدمة في الدراسة تثار امامنا تساؤلات اخرى لها علاقة بالموضوع المدروس و التي لم يسمح اطار الدراسة بتناولها بشيء من التفصيل و التي يمكن ان تكون مفاتيح لبحوث مستقبلية.

اثر الإنفاق على البنية التحتية على التنمية المستدامة.

قائمة المصادر والمراجع

I. المراجع بالعربية

أولا: الكتب

1. احمد على البشاري، السياسة الاقتصادية اليمنية –سياسة الانفاق العام دار الطرقجي، اليمن 1990.
2. اسامة عبد الرحمان، المورد الواحد و التوجه الانفاقي السائد، مركز دراسات الوحدة دراسات الوحدة العربية مصر، 2000.
3. اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012.
4. الجبوري، بتول، و الزامي دعاء، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق 2003-2012جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقتصادية، العدد، المجلة 16، العراق.
5. حسام داوود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، عمان، 2005 .
6. رشيد بن عياش، تدبير الانفاق العام، مجلة الحوار المتمدن العدد2940-2010.
7. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدار الجامعية مصر 2008 .
8. سوزي عدلي ناشد، اساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية مصر 2003.
9. صلاح دباغ، الدخل والعمالة والنمو الإقتصادي ج2، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، بيروت، 1968.
10. صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
11. ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2011.
12. ضياء مجيد الموسوي، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون نشر.
13. ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الإقتصاد ج 2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2011.
14. عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، لجزائر الطبعة 2.
15. فرحات غول، مدخل إلى علم الاقتصاد، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، ط 2017.

16. مالكوم حيلز وآخرون، ترجمة طه عبد الله المنصور، عبد العظيم مصطفى، .اقتصاديات التنمية، دار المريخ، الرياض، 1995.

17. محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 .

18. محمد عبد العزيز عجيمية، محمد علي الليثي، التنمية الإقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

19. محمود حسين الوادي، احمد عارف عساف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر الطبعة الاولى، عمان، 2009 .

20. مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية، درا وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، طبعة الأولى، 2007.

21. نداء محمد الصوص، الإقتصاد الكلي، مكتبة المجتمع العربي، الرياض، 2006.

22. نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخنشال، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الاردن 2006 .

23. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ط2 2005 .

24. وليد عبد الحميد العايب، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية مكتبة حسين العصرية، بيروت لبنان 2010.

ثانيا: رسائل ومذكرات

25. بيوض محمد العيد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس –الجزائر–المغرب، مذكرة لنيل الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2011، ص

26. زكاري محمد، دراسة العلاقات بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1970–2012 رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة بومرداس 2013–2014

27. سمير بن عباس، دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي على النمو لاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970–2009 رسالة ماجستير تخصص نمذجة اقتصادية جامعة ورقلة2011–2012 ص

28. شيبي عبد الرحيم سمير بطاهر، فعالية السياسة المالية بالجزائر، مقارنة تحليلية و قياسية، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد الثاني عشر، العدد الاول يناير

29. عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر النفط منظمة أوبك و آثارها على النمو الإقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية 1970-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة ورقلة، 2011،

30. كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة قياسية تحليلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013/2012،

31. كريم بودخدخ، اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009، رسالة ماجستير في النقود و المالية، جامعة دالي ابراهيم الجزائر

الملاحق

الملحق رقم: (1):تقدير النموذج باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 06/29/20 Time: 21:00
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.44E+10	5.72E+09	4.256541	0.0003
G	5.001193	0.262052	19.08471	0.0000

R-squared	0.938180	Mean dependent var	1.29E+11
Adjusted R-squared	0.935605	S.D. dependent var	3.31E+10
S.E. of regression	8.41E+09	Akaike info criterion	48.61696
Sum squared resid	1.70E+21	Schwarz criterion	48.71374
Log likelihood	-630.0205	Hannan-Quinn criter.	48.64483
F-statistic	364.2262	Durbin-Watson stat	0.373021
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (2) :اختبار طبيعة البواقي في النموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	22.51479	Prob. F(2,22)	0.0000
Obs*R-squared	17.46645	Prob. Chi-Square(2)	0.0002

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 06/29/20 Time: 21:08
Sample: 1990 2015
Included observations: 26
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-8.51E+08	3.45E+09	-0.246848	0.8073
G	0.051659	0.157853	0.327261	0.7466
RESID(-1)	1.101851	0.213871	5.151940	0.0000
RESID(-2)	-0.362391	0.214131	-1.692383	0.1047

R-squared	0.671787	Mean dependent var	-2.73E-05
Adjusted R-squared	0.627030	S.D. dependent var	8.24E+09
S.E. of regression	5.03E+09	Akaike info criterion	47.65672
Sum squared resid	5.57E+20	Schwarz criterion	47.85027
Log likelihood	-615.5373	Hannan-Quinn criter.	47.71245
F-statistic	15.00986	Durbin-Watson stat	2.151831
Prob(F-statistic)	0.000015		

الملحق رقم (3):اختبار عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.076048	Prob. F(1,24)	0.7851
Obs*R-squared	0.082125	Prob. Chi-Square(1)	0.7744
Scaled explained SS	0.057063	Prob. Chi-Square(1)	0.8112

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/29/20 Time: 21:12
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.97E+19	5.90E+19	0.842992	0.4076
G	7.44E+08	2.70E+09	0.275768	0.7851

R-squared	0.003159	Mean dependent var	6.53E+19
Adjusted R-squared	-0.038376	S.D. dependent var	8.50E+19
S.E. of regression	8.66E+19	Akaike info criterion	94.72817
Sum squared resid	1.80E+41	Schwarz criterion	94.82495
Log likelihood	-1229.466	Hannan-Quinn criter.	94.75604
F-statistic	0.076048	Durbin-Watson stat	1.021200
Prob(F-statistic)	0.785087		

الملحق رقم (3–1): اختبار استقرارية للنمو الاقتصادي في المستوى بثابت

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		9.036897	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 06/29/20 Time: 21:16
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.031841	0.003523	9.036897	0.0000

R-squared	0.272538	Mean dependent var	3.91E+09
Adjusted R-squared	0.272538	S.D. dependent var	2.69E+09
S.E. of regression	2.29E+09	Akaike info criterion	45.98422
Sum squared resid	1.26E+20	Schwarz criterion	46.03297
Log likelihood	-573.8027	Hannan-Quinn criter.	45.99774
Durbin-Watson stat	1.239756		

الملحق رقم (3-2): اختبار الاستقرارية للنمو الاقتصادي عند المستوى بقاطع

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.272146	0.0940
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 06/29/20 Time: 21:25
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.191951	0.058662	-3.272146	0.0035
C	1.47E+10	4.30E+09	3.415441	0.0025
@TREND("1990")	1.04E+09	2.50E+08	4.162894	0.0004

R-squared	0.613138	Mean dependent var	3.91E+09
Adjusted R-squared	0.577969	S.D. dependent var	2.69E+09
S.E. of regression	1.75E+09	Akaike info criterion	45.51273
Sum squared resid	6.72E+19	Schwarz criterion	45.65899
Log likelihood	-565.9091	Hannan-Quinn criter.	45.55329
F-statistic	17.43390	Durbin-Watson stat	1.846525
Prob(F-statistic)	0.000029		

الملحق رقم (4):اختبار الاستقرارية للنمو الاقتصادي عند المستوى بدون ثابت وبدون قاطع

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.202543	1.0000
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 06/29/20 Time: 21:33
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.047621	0.014870	3.202543	0.0040
C	-2.11E+09	1.94E+09	-1.092097	0.2861

R-squared	0.308401	Mean dependent var	3.91E+09
Adjusted R-squared	0.278332	S.D. dependent var	2.69E+09
S.E. of regression	2.28E+09	Akaike info criterion	46.01366
Sum squared resid	1.20E+20	Schwarz criterion	46.11117
Log likelihood	-573.1708	Hannan-Quinn criter.	46.04071
F-statistic	10.25628	Durbin-Watson stat	1.323356
Prob(F-statistic)	0.003955		

الملحق رقم (5):اختبار الاستقرارية بثابت في الفرق الاول للنمو الاقتصادي

Null Hypothesis: DGDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.029604	0.6625
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DGDP)
Method: Least Squares
Date: 07/01/20 Time: 19:03
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DGDP(-1)	-0.003173	0.107196	-0.029604	0.9767
D(DGDP(-1))	-0.496185	0.195462	-2.538518	0.0191

R-squared	0.254875	Mean dependent var	2.28E+08
Adjusted R-squared	0.219393	S.D. dependent var	2.56E+09
S.E. of regression	2.26E+09	Akaike info criterion	45.99826
Sum squared resid	1.07E+20	Schwarz criterion	46.09700
Log likelihood	-526.9800	Hannan-Quinn criter.	46.02309
Durbin-Watson stat	2.047212		

الملحق رقم(6) :اختبار الاستقرارية في الفرق الاول بقاطع

Null Hypothesis: DGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.944798	0.0550
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DGDP)
Method: Least Squares
Date: 07/01/20 Time: 19:09
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DGDP(-1)	-0.507901	0.172474	-2.944798	0.0075
C	2.26E+09	7.94E+08	2.841684	0.0095

R-squared	0.282730	Mean dependent var	3.33E+08
Adjusted R-squared	0.250126	S.D. dependent var	2.55E+09
S.E. of regression	2.21E+09	Akaike info criterion	45.95149
Sum squared resid	1.08E+20	Schwarz criterion	46.04966
Log likelihood	-549.4179	Hannan-Quinn criter.	45.97753
F-statistic	8.671837	Durbin-Watson stat	2.388167
Prob(F-statistic)	0.007492		

الملحق رقم(7): اختبار الاستقرارية بثابت في الفرق الثاني

Null Hypothesis: D2GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.168541	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(D2GDP)
Method: Least Squares
Date: 07/03/20 Time: 16:09
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D2GDP(-1)	-1.520248	0.186110	-8.168541	0.0000
C	5.31E+08	1.11E+09	0.476095	0.6392
@TREND("1990")	-9048801.	71652259	-0.126288	0.9008

R-squared	0.769766	Mean dependent var	-1.10E+08
Adjusted R-squared	0.746742	S.D. dependent var	4.52E+09
S.E. of regression	2.28E+09	Akaike info criterion	46.04953
Sum squared resid	1.04E+20	Schwarz criterion	46.19764
Log likelihood	-526.5696	Hannan-Quinn criter.	46.08678
F-statistic	33.43401	Durbin-Watson stat	2.093569
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (8)اختبار الاستقرارية للانفاق الحكومي بثابت وقاطع في المستوى

Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		4.593833	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G)
Method: Least Squares
Date: 07/01/20 Time: 19:20
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G(-1)	0.036024	0.007842	4.593833	0.0001

R-squared	-0.034754	Mean dependent var	7.84E+08
Adjusted R-squared	-0.034754	S.D. dependent var	8.23E+08
S.E. of regression	8.38E+08	Akaike info criterion	43.96905
Sum squared resid	1.68E+19	Schwarz criterion	44.01780
Log likelihood	-548.6131	Hannan-Quinn criter.	43.98257
Durbin-Watson stat	1.272223		

الملحق رقم (9) :اختبار الاستقرارية لـ GDP عند الفرق الأول

Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.943989	0.6009
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G)
Method: Least Squares
Date: 07/01/20 Time: 19:24
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G(-1)	-0.187996	0.096706	-1.943989	0.0661
D(G(-1))	0.431179	0.215164	2.003958	0.0588
C	2.13E+09	9.92E+08	2.145052	0.0444
@TREND("1990")	1.63E+08	80787271	2.019115	0.0571

R-squared	0.265370	Mean dependent var	7.69E+08
Adjusted R-squared	0.155176	S.D. dependent var	8.38E+08
S.E. of regression	7.70E+08	Akaike info criterion	43.91264
Sum squared resid	1.19E+19	Schwarz criterion	44.10898
Log likelihood	-522.9516	Hannan-Quinn criter.	43.96473
F-statistic	2.408197	Durbin-Watson stat	2.243163
Prob(F-statistic)	0.097256		

الملحق رقم (10):اختبار الاستقارارية للانفاق الحكومي بثابت

Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.367518	0.9772
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G)
Method: Least Squares
Date: 07/01/20 Time: 19:25
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G(-1)	0.010207	0.027773	0.367518	0.7166
C	5.75E+08	5.93E+08	0.969072	0.3426

R-squared	0.005838	Mean dependent var	7.84E+08
Adjusted R-squared	-0.037386	S.D. dependent var	8.23E+08
S.E. of regression	8.39E+08	Akaike info criterion	44.00903
Sum squared resid	1.62E+19	Schwarz criterion	44.10654
Log likelihood	-548.1129	Hannan-Quinn criter.	44.03608
F-statistic	0.135070	Durbin-Watson stat	1.287118
Prob(F-statistic)	0.716593		

الملحق رقم (11) :اختبار الاستقرارية للانفاق الحكومي في المستوى (بدون ثابت وقاطع)

Null Hypothesis: D(G) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.067742	0.1360
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G,2)
Method: Least Squares
Date: 07/03/20 Time: 14:20
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(G(-1))	-0.678025	0.221018	-3.067742	0.0058
C	3.27E+08	3.77E+08	0.866279	0.3961
@TREND("1990")	12947048	25161935	0.514549	0.6122

R-squared	0.312330	Mean dependent var	-62420448
Adjusted R-squared	0.246838	S.D. dependent var	9.44E+08
S.E. of regression	8.19E+08	Akaike info criterion	44.00238
Sum squared resid	1.41E+19	Schwarz criterion	44.14963
Log likelihood	-525.0285	Hannan-Quinn criter.	44.04144
F-statistic	4.768958	Durbin-Watson stat	1.981713
Prob(F-statistic)	0.019611		

الملحق رقم (12) :اختبار الاستقرارية للانفاق الحكومي (بدون ثابت وبدون قاطع)

Null Hypothesis: D(G) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.265007	0.0255
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G,2)
Method: Least Squares
Date: 07/03/20 Time: 15:53
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(G(-1))	-0.345251	0.152428	-2.265007	0.0332

R-squared	0.178646	Mean dependent var	-62420448
Adjusted R-squared	0.178646	S.D. dependent var	9.44E+08
S.E. of regression	8.56E+08	Akaike info criterion	44.01336
Sum squared resid	1.68E+19	Schwarz criterion	44.06244
Log likelihood	-527.1603	Hannan-Quinn criter.	44.02638
Durbin-Watson stat	2.365452		

الملحق رقم (13) :اختبار الاستقرارية للانفاق الحكومي عند الفرق الاول (الثابت والقاطع)

Null Hypothesis: D(G,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.976470	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G,3)
Method: Least Squares
Date: 07/03/20 Time: 15:47
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(G(-1),2)	-1.407825	0.201796	-6.976470	0.0000
C	-82474551	1.89E+08	-0.437466	0.6662

R-squared	0.698584	Mean dependent var	-34896212
Adjusted R-squared	0.684231	S.D. dependent var	1.61E+09
S.E. of regression	9.04E+08	Akaike info criterion	44.16452
Sum squared resid	1.71E+19	Schwarz criterion	44.26325
Log likelihood	-505.8919	Hannan-Quinn criter.	44.18935
F-statistic	48.67114	Durbin-Watson stat	1.977136
Prob(F-statistic)	0.000001		

الملحق رقم (14) :اختبار الاستقرارية عند الفرق الثاني (الثابت والقاطع)

Null Hypothesis: D(G,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.827833	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G,3)
Method: Least Squares
Date: 07/03/20 Time: 15:48
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(G(-1),2)	-1.408709	0.206319	-6.827833	0.0000
C	41754807	4.50E+08	0.092822	0.9270
@TREND("1990")	-8875659.	29039572	-0.305640	0.7630

R-squared	0.699985	Mean dependent var	-34896212
Adjusted R-squared	0.669984	S.D. dependent var	1.61E+09
S.E. of regression	9.24E+08	Akaike info criterion	44.24681
Sum squared resid	1.71E+19	Schwarz criterion	44.39492
Log likelihood	-505.8383	Hannan-Quinn criter.	44.28406
F-statistic	23.33169	Durbin-Watson stat	1.985568
Prob(F-statistic)	0.000006		

الملحق رقم (15) :اختبار الاستقرارية للإنفاق الحكومي عند الفرق الثاني

Null Hypothesis: D(G,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.096850	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G,3)
Method: Least Squares
Date: 07/03/20 Time: 15:49
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(G(-1),2)	-1.404632	0.197923	-7.096850	0.0000

R-squared	0.695837	Mean dependent var	-34896212
Adjusted R-squared	0.695837	S.D. dependent var	1.61E+09
S.E. of regression	8.87E+08	Akaike info criterion	44.08663
Sum squared resid	1.73E+19	Schwarz criterion	44.13600
Log likelihood	-505.9963	Hannan-Quinn criter.	44.09905
Durbin-Watson stat	1.964663		

الملحق رقم (16):اختبار الاستقرارية للنفاق الحكومي بدون ثابت وقاطع في الفرق الثاني

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GDP G
Exogenous variables: C
Date: 07/06/20 Time: 17:17
Sample: 1990 2015
Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1060.361	NA	3.01e+39	96.57824	96.67742	96.60160
1	-982.1251	135.1340	3.54e+36	89.82955	90.12711*	89.89965
2	-977.8922	6.541830	3.51e+36	89.80838	90.30431	89.92520
3	-970.2431	10.43047*	2.60e+36*	89.47665	90.17095	89.64021*
4	-965.8776	5.159257	2.65e+36	89.44342*	90.33609	89.65371

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم(17) :اختبار درجة التاخير التكامل المشترك لجوهانسن

Date: 07/06/20 Time: 18:23
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GDP G
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.202222	8.100228	15.49471	0.4548
At most 1	0.105585	2.678038	3.841466	0.1017

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.202222	5.422191	14.26460	0.6879
At most 1	0.105585	2.678038	3.841466	0.1017

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

GDP	G
-1.32E-10	6.39E-10
1.01E-11	1.70E-10

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(GDP)	2.14E+08	6.62E+08
D(G)	-3.45E+08	25834147

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -1071.412

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDP	G
1.000000	-4.847440
	(0.73636)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GDP)	-0.028254
	(0.06133)
D(G)	0.045437
	(0.02032)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.202222	5.422191	14.26460	0.6879
At most 1	0.105585	2.678038	3.841466	0.1017

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

GDP	G
-1.32E-10	6.39E-10
1.01E-11	1.70E-10

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(GDP)	2.14E+08	6.62E+08
D(G)	-3.45E+08	25834147

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -1071.412

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDP	G
1.000000	-4.847440
	(0.73636)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GDP)	-0.028254
	(0.06133)
D(G)	0.045437
	(0.02032)

بحمد الله